عبد القادر طاهر قويدر

المبادى المنطقية

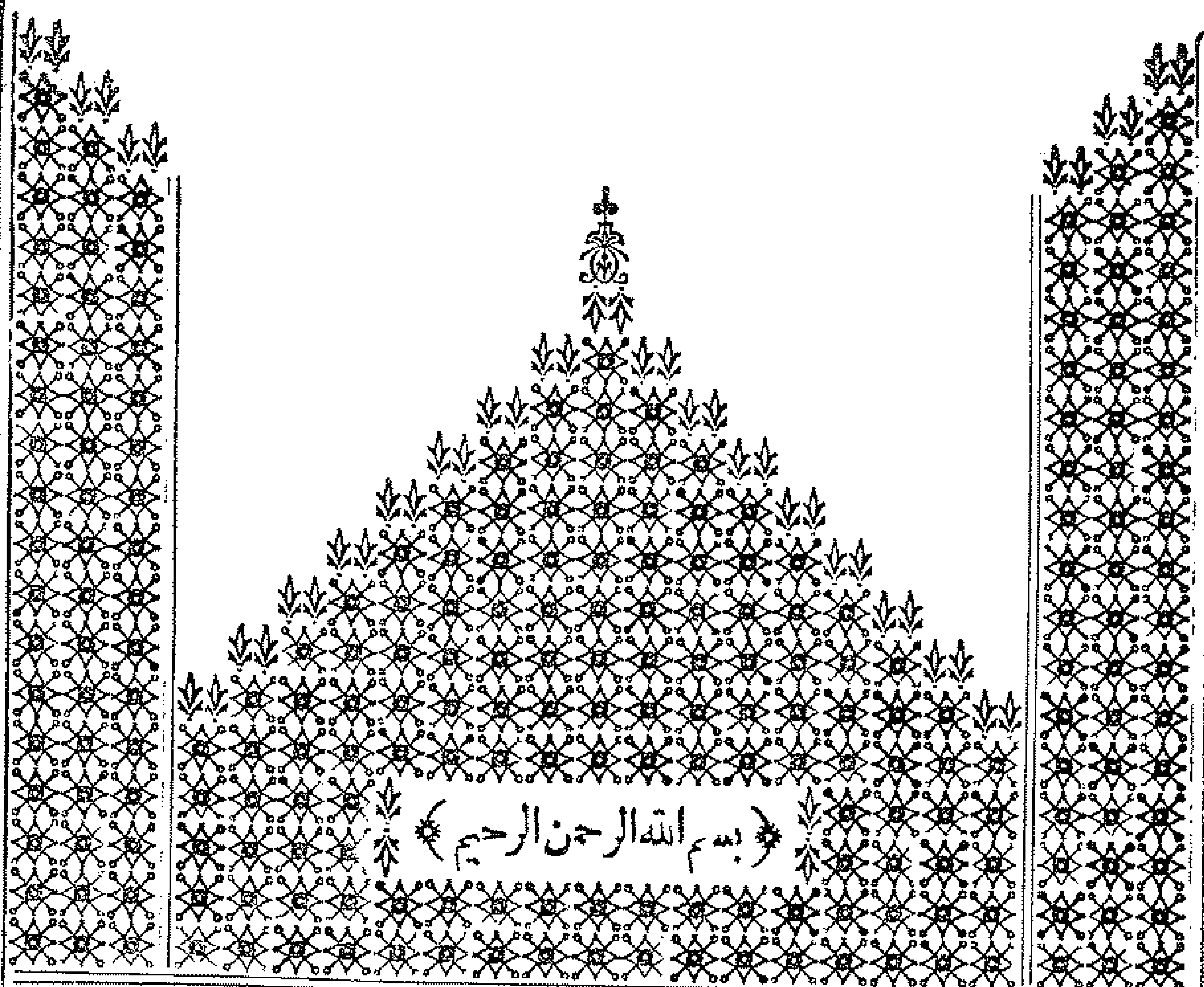
تأليف

العلامة الشيخ عبد الله وافى الفيومى رحمه الله تعالى

طبع

بالمطبعة العامرة الشرفيه بشارع الخرنفش بمصر المحروسة المحميه

سنة ١٣١٧ هجريه



حمد الواجب تصوّر النعم والصلاة على نبيّه الامم تصديق الحكم هذا وان الشروع في العلوم فعل المختار وهو يجب صونه عن الجهالة والعبث المحضين والعرفيين فالجهالة المحضة عدم تصور المشروع فيه أصلا والعرفية تصوّره بغير حدّه والعبث المحض عدم معرفة فائدة له أصلا والعرفي معرفة فائدة له لا توازي عناء الطلب والجهالة المحضة يستحيل معها الشروع عقلا اذ كل فعل فهو مسبوق بعلم الشروع فيه وارادته والوجدان أصدق شاهد وباقيها يمكن معه الشروع لكن على غير بصيرة وهو فعل غير المحصلين ومعرفة العلم بحدّه تصون الشروع عن الجهالتين ومعرفة فائدته الموازية لعنائه تصونه عن العبثين ونحن الآن شارعون في علم المنطق

فحد هذا العلم آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر * وفائدته العصمة المذكورة والآلة هي الموصلة أثر الفاعل لمفعوله كالقلم للكاتب فانه يوصل الاثر وهو الكتابة للمكتوب

فالمنطق آلة للنفس تتوصل به الى ادراك العلوم الحكمية والقانونية المنسوبة للقانون وهو قضية كلية تتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الجنس تمام المشترك والنوع تمام الماهية والذهن القوة المعدّة لاكتساب العلوم والفكر ترتيب أمور معلومة ليتوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديقي نحو ترتيب قولك حيوان ناطق للتوصل لمعرفة

الانسان ونحو ترتيب قولك النفس الناطقة مجردة وكل مجرد لا يفنى للتوصل لمعرفة عدم فناء النفس * وأما معرفة موضوع الفن وغيره مما يذكر في مقدمة الشروع من بقية المبادى العشرة المذكورة في قوله

ان مبادى كل فن عشره * الحد والموضوع ثم الثمره
وفضله ونسبة والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

فليس مما يترتب على عدم معرفته عبث ولا استحالة شروع بل مما يوجب ازدياد البصيرة وأهمها في ذلك معرفة الموضوع حيث ان العلوم انما تمايز بموضوعاتها وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية الثلاثة وهي ما يعرض للشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان لذاته أو يعرض له لجزئه كتحركه بالارادة اللاحق له لحيوانيته أو يعرض له لمساويه كضحكه اللاحق له لتعجبه * وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث توصلها للمجهول تصوري أو تصديقي أو توقف الموصل عليها توقفا قريبا أو بعيدا وذلك لان المنطق ينقسم الى تصور وتصديق ولكل منهما مقصد ومباد يتوقف عليها توقفا قريبا أو بعيدا فالمقصد للتصور هو القول الشارح كالحيوان الناطق الموصل لمعرفة الانسان ومباديه المتوقف عليها توقفا قريبا هي الكليات الجنس لتركيب القول الشارح منها وتوقفا بعيدا هي تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب والمقصد للتصديق هو القياس والحجة نحو قولك العلم نافع وكل نافع يقصد ومباديه المتوقف عليها توقفا قريبا هي القضايا التركيب القياس منها كالعلم نافع في المثال وبعيدا هي أجزاء القضية

فالمنطق يبحث عن المقصدين التصوري والتصديقي من حيث كيفية تركيبهما تركيبا صوابا يؤدي الى معرفة المجهول وذلك التركيب هو الفكر المنطقي كان يبين أن القول الشارح يشرح الماهية ان ركب تركيبا خاصا من بعض الكليات الجنس على كيفية مخصوصة كحيوان ناطق وجسم ناطق وحيوان ضاحك ونامي ضاحك في تعريف الانسان وان القياس يوجب التصديق بالمطلوب ان ركب من القضايا تركيبا خاصا على كيفية مخصوصة كالعالم متغير وكل متغير حادث في الدليل على حدوث العالم ويبحث أيضا عن مبادى القول الشارح القريبة من حيث انه يتوقف عليها التركيب منها كان يبين الكلي ويقسمه الى أقسامه المعهودة وعن مباديه البعيدة من تلك الحيثية لتركيبه من الكلي الذي هو أحد قسمي اللفظ بان يقسم اللفظ الى مفرد ومركب ويعرف كلا منهما ويبين أقسامهما وكذلك القول في مبادى القياس

﴿المطلب الاول في التصورات وفيه أربعة مباد﴾

﴿المبدأ الاوّل في العلم﴾

العلم ادراك المجهول على جهة اليقين أو الظن أو الجهل المركب وهو تصوّر ان تعلق بغير وقوع النسب كادراك ماهية الانسان أو الكاتب أو النسبة بينهما وتصديق ان تعلق بوقوع النسب كادراك وقوع نسبة الكاتب الى الانسان والتحقيق بساطته وانه انفعال ولا بدان تسبقه التصوّرات الثلاثة على وجه الشرطية لا الشطرية وكل منهما بديهى ونظرى فالبديهى فيهما مالم يتوقف على كسب ونظر كتصوّر الحرارة والبرودة وكالتصديق بعدم اجتماع النقيضين وبعظم الكل عن الجزء والنظرى فيهما ما توقف على كسب ونظر كتصوّر العقل والنفس وكالتصديق بحدوث العالم والنظرى يكتسب من البديهى بالفكر مباشرة أو بواسطة نظرى آخر ولا يكتسب تصوّر من تصديق ولا تصديق من تصوّر والتصوّر مقدم على التصديق طبعا فيقدم وضعا

﴿المبدأ الثانى فى الالفاظ ودلالتها وفيه ثلاثة مباحث﴾

﴿المبحث الاوّل﴾

اعلم ان لا حاجة بالمنطقى الى اللفظ الا من حيث الافادة والاستفادة واللفظ هو الصوت المعتمد على المقاطع الفمية والصوت المطلق عرض ناشئ من القلع والقرع قائم بالهواء المتموّج شيئا فشيئا الى أن يصل الى الطبلة الصماخية فان لم يعتمد على المقاطع المذكورة فهو صوت ساذج لا يسمى لفظا واللفظ اما مهمل وهو مالم يدل على شئ نحو ديزجق ومستعمل ان دل

والدلالة فهم أمر من أمر والاوّل يسمى مدلولا والثانى يسمى دالا كفهم الحيوان الناطق من انسان وهى على قسمين لفظية وغيرها وكل منهما وضعية وطبيعية وعقلية فالوضعية ما كانت بواسطة الوضع والطبيعية ما كانت بواسطة الطبيعة والعقلية ما كانت بواسطة العقل فاللفظية الوضعية كدلالة الانسان على معناه والطبيعية كدلالة لفظة أح على وجع الصدر ولفظة أخ على مطلق الوجع والعقلية كدلالة التكلم من وراء جدار على حياة المتكلم وغير اللفظية الوضعية كدلالة العقد والنصب والاشارات والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل والعقلية كدلالة الاثر على المؤثر والمقصود هنا خصوص اللفظية الوضعية وهى ما كانت بواسطة وضع اللفظ وتعرف بانها كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى

﴿المبحث الثانى فى تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية﴾

أقسام الدلالة ثلاثة مطابقية وتضمنية والتزامية فدلالة اللفظ على ما وضع له مطابقية

المطابقة المدلول للموضوع له وعلى جزئه تضمنية لتضمن الكل لجزئه وعلى لازمه ذهنا التزامية لالتزام المعنى للازمه كدلالة لفظ الانسان على الحيوان والناطق أو على أحدهما أو على قابليته التعليم وكدلالة لفظ الاربعة عليها أو على جزئها أو على كونها اعداداز وجا والاولى لا تستلزم احدى الاخريين لانفرادها عن التضمنية في دلالة اللفظ على معنى بسيط لا جزء له كالجوهر المجرد والنقطة وعن الالتزامية في معنى لا لازم له ذهنا اذ المراد باللازم الذهنى اللازم البين بالمعنى الاخص وهو ما يلزم من تصور الموضوع له تصوره كالز وجية للاربعة ولم يتحقق ذلك في كل ماهية فكثيرا ما نتصور مهايا ولا يخطر بذهننا شئ يتعلق بها و يعرض لها كالمغايرة للفرس بالنسبة للانسان فانا قد نتصور الانسان ولا نتصور مغايرته للفرس وبذلك علم ان التضمنية أيضا لا تستلزم الالتزامية وأما هما فيستلزمان المطابقية لعدم تحققهما بدونها

﴿المبحث الثالث في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب﴾

اللفظ مركب أو مفرد فالمركب ما دل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة كقولنا أنت فاضل فالاول دل على المخاطب والثاني على ذات لها الفضل والمجموع على ثبوت الفضل للمخاطب والمفرد ما لم يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة وهو أربعة صور ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام أوله جزء لا يدل كزيد او يدل على المعنى الغير المقصود كعبد الله علما فان عبد يدل على متصف بالعبودية والله يدل على الذات الاقدس ومجموعهما على عبودية الشخص لله ولكن هذه الدلالة على المعنى الاضافى العام دون العلمي الخاص أو يدل على المقصود دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما فان كلا من جزئيه يدل على جزء المعنى العلمي المقصود كما هو قبل العلمية لكن هذه الدلالة غير مقصودة للواضع * والمفرد ان لم يصلح لان يخبر به وحده نحو في ولا وكان فهو اداة وان صلح لذلك فان دل بهيئته على أحد الازمنة كفهم ويفهم فهو الكلمة وان لم يدل بهيئته على ذلك كالعلم فهو الاسم وما دل من الاسماء على الزمان فذلك انما هو بجوهره ومادته لا بهيئته كالزمان والصبوح والغبوق بخلاف دلالة نحو علم و يعلم عليه فانما هي بالهيئة لا بجوهره بدليل اختلاف الزمن عند اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة كما في المثال واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة مع اختلاف المادة كعلم وطلب

والمركب تام وغير تام فالتام هو المفيد كانت أريب وغير التام هو غير المفيد كحيوان ناطق وينقسم التام الى خبر وانشاء فالخبر ما احتملت نسبته مطابقة الواقع وعدم المطابقة نحو حضر الامير فنسبة الحضور الى الامير المأخوذة من هذا المركب تارة تطابق الواقع

فتكون صدقا وتارة لا تطابقه فتكون كذبا والانشاء ما ليس كذلك * وهو أمر ان دل وضعا على طلب الأعلى فعلا من الأدنى كأقيموا الصلاة * ونهى ان دل كذلك على طلب ترك الفعل منه نحو ولا تقربوا الزنا * ودعاء ان دل كذلك على طلب الادنى من الاعلى مطلقا نحو ارحمنا يا ربنا ولا تؤاخذنا والتماس ان كان من متساو بين نحو يا أخي شرف ولا تهجر * واستفهام ان دل على طلب الفهم من الغير نحو هل صدقتم في الاخوة وان لم يدل وضعا على طلب الفعل من الغير فهو تنبيه ويدخل فيه التمني وهو تقدير حصول غير الممكن أو المتعسر ويلزمه الطلب نحو يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ليت ما فات من العمر يعود * وليت التقدم بالفضائل * والترجي وهو الطمع في الشئ أو الخوف منه ويلزمه الطلب نحو لعل الاخوة تدوم ونحو لعل الحبيب هالك والنداء وهو الدعاء برفع الصوت ويلزمه طلب الاقبال نحو يا فاضل والقسم وهو اليمين ويلزمه الطلب نحو بالله لاجتهدن والتعجب وهو الانفعال ويلزمه الطلب نحو ما أحسن الادب فهذه كلها انشاء غير أمر ولا نهي ولا دعاء ولا التماس ولا استفهام لشرطنا في هذه الدلالة على الطلب من الغير وضعا وتلك دلالتها عليه لزوما وسميت تنبيها لانها تنبه المخاطب على ما في ذهن المتكلم

وينقسم المركب غير التام الى مركب تقييدي وهو التوصيفي كحيوان ناطق وعالم نحرير واضافي نحو صاحب فضل ومركب غير تقييدي وهو ما كان أحد جزئيه اداة نحو بك

وينقسم الاسم باعتبار معناه الى علم شخصي ومشترك ومنقول فالاول هو ما دل على جزئي كحمد والثاني هو ما اتحد لفظه وتعدد معناه كعين للباصرة والجارية والثالث وهو ما نقل عن معناه الوضعي الى معنى آخر فاذا قارن النقل علاقة وقرينة فهو المجاز والا فهو عرفي عام ان كان الناقل العرف العام كدابة وضعت لكل ما دب على وجه الارض نقلها العرف العام لخصوص الخيل والبغال والحمير وعرفي خاص ان كان الناقل له العرف الخاص بقوم كالفاعل وضع لكل ذات وقع منها الحدث نقله النحاة الى الاسم المرفوع وكالصلاة وضعت للدعاء نقلها الشرع الى الاقوال والافعال المعلومة وباعتبار لفظه مع لفظ آخر الى مرادف ومباين فالمرادف هو ما وافق لفظا آخر في معناه كبر وقمح والمباين ما غايره كانسان وفرس

* المبدأ الثالث في تقسيم المفرد الى كلي وجزئي *

ينقسم المفرد الى كلي وجزئي فالكلي هو ما يصلح ذهنا الفرض صدقه على كثير كشمس وانسان وهو متواطئ ومشكك فالمتواطئ هو ما اتحد في أفراده كانسان فان

معناه وهو الحيوانية والناطقية موجود في جميع أفراده على السواء وان وجد تفاوت فبعوارض خارجية عن الحقيقة كالعلم والكرم والمشكك هو ما تفاوت في أفراده كالوجود في الواجب تعالى وفي الممكن فانه في الواجب أولى وأقدم وأقوى منه في الممكن وكالبياض فانه في الثلج أشد منه في العاج

والجزئي هو ما لا يصلح ذهنا لفرض الصدق على كثير كأعلام الاشخاص فان التشخص الخارجي للذات مانع من صدقها على غيرها

وينقسم الكلي الى ستة أقسام لانه اما له وجود في الخارج أم لا وما ليس له وجود في الخارج اما مستحيل عقلا كشريك البارى أو ممكن عقلا كالعنقاء وما له وجود اما أن يكون الموجود منه في الخارج فردا واحدا او أكثر وما له فرد واحد فغير هذا الواحد اما مستحيل عقلا كالبارى جل وعلا أو ممكن عقلا كالشمس وما له في الخارج أكثر من واحد فاما أن تتناهى أفراده ككوكب للسبعة السيارة أو لم تتناه كالنفس الناطقة على القول بقدمها وعدم التناسخ فيها

وينقسم كل من الكلي والجزئي الى حقيقي واضافي فالحقيقي في كل منهما هو ما تقدم الكلام عليه والكلي الاضافي هو الصادق بالفعل على كثير وبينه وبين الكلي الحقيقي العموم والخصوص المطلق فكل كلي اضافي كلي حقيقي ولا عكس يجتمعان في نحو انسان وينفرد الكلي الحقيقي في الكليات الفرضية كشريك البارى * والجزئي الاضافي هو ما اندرج بالفعل تحت أعم وبينه وبين الجزئي الحقيقي العموم والخصوص المطلق فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي ولا عكس يجتمعان في الاعلام الشخصية وينفرد الاضافي في نحو الانسان

﴿المبدأ الرابع في الكليات الخمسة وفيه أربعة مباحث﴾

﴿المبحث الاول في تعريفها وتقسيمها﴾

الكليات خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام وذلك لان الكلي اما أن يكون تمام ماهية افراده أو جزأ منها أو خارجا عنها فتمام الماهية هو النوع وهو المقول في جواب ما هو على الافراد المتفقة في الحقيقة كالانسان فانه تمام ماهية أفراده الشخصية ولا تغاير بينها الا بالتشخص الخارجي الزائد عن ماهيتها الانسانية ويقع في جواب السؤال عن متعدد وعن واحد كما اذا قيل ما هو زيد وعمرو والخ أو ما هو زيد فقط قيل انسان وكشمس فانه تمام ماهية افراده الذهنية فاذا قيل ما هو هذا الكوكب النهارى ٢ أو ما هو هذا الكوكب النهارى والكواكب الأخر النهارية الذهنية

قيل شمس

والجزء من الماهية اما جنس أو فصل وذلك لانه اما تمام المشترك بين افراده أولا الاوّل الجنس وهو المقول في جواب ماهو على الافراد المختلفة في الحقيقة كحيوان فانه تمام الامر الذى تشترك فيه افراده وهى الانواع من الانسان والفرس وغيرهما اذ لا أمر يجمعها ويصدق عليها على السواء دون غيرها الا الحيوان ويقال فى جواب ماهو كما اذا قيل ما الانسان والفرس وغيرهما من بقية أنواعه قيل الحيوان ولا يكون جوابا الا عن السؤال بمتعدد وأما اذا سئل عن نوع واحد فلا يجاب بالجنس بل يجاب بالحد الخاص بذلك النوع كأن يقال ماهو الانسان فيقال حيوان ناطق وينقسم الجنس الى قريب وبعيد فالقريب هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وكل ماشاركها فيه كالحيوان فانه تمام المشترك بين الانسان وجميع الانواع المشاركة له فى الحيوانية * وقربه لعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية والبعيد هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وبعض ماشاركها فيه فقط كالنامى فانه تمام المشترك بين الانسان وبعض ماشاركه فى النمو وهو النبات فقط وليس تمام المشترك بين الانسان وكل ماشاركه فيه اذ ليس تمام المشترك بين الانسان والفرس مثلا فانها تشارك الانسان فى النمو ولكن ليس النامى هو تمام المشترك بينهما بل تمامه هو الحيوان * وبعده لوجود جنس آخر بينه وبين أنواعه وهو الحيوان فى المثال فانه واسطة بين الماهية الانسانية وبين النامى والبعد اما بمرتبة كالنامى فانه بعيد عن الانسان بجنس واحد وهو الحيوان أو بمرتبتين كالجسم المطلق بعيد عنه بالحيوان والنامى أو بثلاث مراتب كالجوهر بينه وبين الانسان حيوان ونام وجسم فهذه كلها أجناس للانسان مثلا تقع فى الجواب عنه وعن شئ آخر معه فاذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والنبات كان الجواب النامى واذا قيل ما الانسان والحجر كان الجواب الجسم واذا قيل ما الانسان والعقل كان الجواب الجوهر فالاجوبة أربعة ومراتب البعد ثلاثة

والثانى الفصل وهو المقول على أفراد حقيقة واحدة فى جواب أى شئ هو فى ذاته كالناطق وهو مميز الماهية عن ماشاركها فى الجنس تمييزا ذاتيا وينقسم الى قريب وبعيد فالقريب هو المختص بالماهية المميز لها عن ماشاركها فى جنسها القريب كالصاهل للفرس والبعيد هو غير المختص بالماهية المميز لها فى الجملة عن ماشاركها فى جنسها البعيد كالحساس للانسان فانه مميزه عن ماشاركه فى الجسم النامى والفصل البعيد للنوع قريب للجنس

والخارج عن الماهية اما خاصة أو عرض عام

فالخاصة هي المقولة على افراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه كالضاحك وهي تميز الماهية عن ما شاركها في الجنس تمييزا عرضيا

والعرض العام هو المقول على الافراد مطلقا قولا عرضيا كالماشي وينقسم كل من الخاصة والعرض العام الى لازم ومفارق واللازم اما لازم للماهية ذهنا كالفردية للثلاثة والزوجية للاربعة أو خارجا بدون قيد كالتحيز للجسم أو مع قيد كالسواد للزنجي بقيد انه زنجي واللازم الذهني اما بين أو غير بين فالبين هو ما يكفي في الجزم بلزومه مجرد تصور الملزوم واللازم كالانقسام بمتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بلزوم هذا التساوي للاربعة وغير البين هو ما لا يكفي في الجزم بلزومه مجرد تصور الطرفين بل يحتاج الى خارج عنهما كتساوي زوايا المثلث الثلاث لقائمتين فان من تصور المثلث وتصور تساوي زواياه الثلاث لقائمتين لا يجزم بمجرد ذلك بلزوم هذا التساوي للمثلث بل يتوقف على البرهان الهندسي المعلوم واللازم البين اما بين بالمعنى الاعم أو بين بالمعنى الاخص والاول هو ما تقدم والثاني هو ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ككون الواحد نصف الاثنين والاثنين ضعف الواحد والمفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيئه كالشباب وبعض الامراض

﴿المبحث الثاني في تقسيم النوع﴾

النوع كما يقال على ما تقدم وهو النوع الحقيقي يقال أيضا على الماهية التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس ويسمى نوعا اضافيا وبينه وبين النوع الحقيقي العموم والخصوص المطلق عند قدماء المناطقة يجتمعان في النوع السافل كالانسان وينفرد الاضافي في الانواع المتوسطة كالحيوان فكل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس وأما عند المتأخرين فبينهما العموم والخصوص الوجهي لانفراد الحقيقي عندهم في البسائط كالنقطة والوحدة والنفس والتحقيق الاول لانه لا يلزم من بساطة ماذكر في الخارج بساطة مفهومها بل يجوز تركيبه من الجنس والفصل فلا ريب يقال عليها وعلى غيرها الجنس فهي اضافية أيضا وليس تحتها كلي بل جزئيات كالانسان

وللنوع مراتب أربعة عال ومتوسط وسافل ومنفرد فالنوع العالي هو ما فوقه كلي واحد وتحته كليات كالجسم المطلق فوقه الجوهر وتحته الجسم النامي وغير النامي والحيوان وهو أعمها والمتوسط هو ما فوقه كليات وتحته كليات كالجسم النامي فوقه الجوهر والجسم المطلق وتحته الحيوان والانسان وهو أعم من السافل وأخص من العالي والسافل هو

﴿المقصد الاول في التعريف والقول الشارح﴾

معرف الشيء هو ما يلزم من تصوره تصوره بالكنه أو امتيازه عن غيره فالاول الحد التام كتعريف الانسان بانه حيوان ناطق والثاني ما عداه كتعريف الانسان بانه جسم ناطق أو ناطق وينقسم المعرف الى أربعة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص

فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للانسان والناقص هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس البعيد كالجسم النامي الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك والناقص هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كالنامي الضاحك

ويشترط في التعريف أربعة شروط الاول مساواته للمعرف عموما وخصوصا حتى يكون جامعا مانعا بان لا يكون أعم منه كتعريف الانسان بانه جسم حساس فانه غير مانع من دخول غير المعرف ولا أخص كتعريفه بأنه حيوان كاتب فانه غير جامع لافراد المعرف * الثاني أوضحيته عن المعرّف فلا يكون مساويا له علما وجهالة كتعريف الحركة بانها ليست بسكون والفرد بأنه ليس باثنين ولا أخفى كتعريف النار بانها كالنفس * الثالث عدم توقفه على المعرف والا لزم الدور المحال كتعريف العلم بانه ما به انكشاف المعلوم وتعريف الكيفية بانها التي يحصل بها المشابهة والمشابهة بانها الاتفاق في الكيفية وكتعريف الاثنين بانها زوج أول وتعريف الزوج بما ينقسم الى متساويين وتعريف المتساويين بالشيئين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف الشيئين بالاثنين * الرابع خلوه عن ذكر ما لا يكون مألوف العبارة ظاهر الدلالة فالاول كتعريف النار بانها اسطقس فوق الاسطقسات والجو بانه الذى تحت مقعر النار وغير ذلك مما تسمعه من غلغلة المستحدثين والثاني التعريف بالمجاز كتعريف العالم بانه بحر يروى الظمآن والتعريف بالمشترك كتعريف الباصرة بانها عين شفافة ما لم تقم قرينة يتعين بها المراد من المجاز والمشترك والايجاز

﴿المطلب الثاني في التصديقات وفيه مباد﴾

﴿المبدأ الاول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث﴾

أول تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدى بالترتيب الخاص الى التصديق بالمجهول التصديقي والقضية هي الخبر التام نحو النار أعلى العناصر وتنقسم الى حملية وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما ايجابا

﴿المقصد الاول في التعريف والقول الشارح﴾

معرف الشئ هو ما يلزم من تصوره تصوره بالكنه أو امتيازه عن غيره فالاول الحد التام كتعريف الانسان بانه حيوان ناطق والثاني ما عداه كتعريف الانسان بانه جسم ناطق أو ناطق و ينقسم المعرف الى أربعة أقسام حد تام وناقص و رسم تام وناقص

فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للانسان والناقص هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس البعيد كالجسم النامي الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك والناقص هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كالنامي الضاحك

ويشترط في التعريف أربعة شروط الاول مساواته للمعرف عموما وخصوصا حتى يكون جامعا مانعا بان لا يكون أعم منه كتعريف الانسان بانه جسم حساس فانه غير مانع من دخول غير المعرف ولا أخص كتعريفه بأنه حيوان كاتب فانه غير جامع لافراد المعرف * الثاني أوضحيته عن المعرّف فلا يكون مساويا له علما وجهالة كتعريف الحركة بانها ليست بسكون والفرد بأنه ليس باثنين ولا أخفى كتعريف النار بانها كالنفس * الثالث عدم توقفه على المعرف والا لزم الدور المحال كتعريف العلم بانه ما به انكشاف المعلوم وتعريف الكيفية بانها التي يحصل بها المشابهة والمشابهة بانها الاتفاق في الكيفية وكتعريف الاثنين بانها زوج أوّل وتعريف الزوج بما ينقسم الى متساويين وتعريف المتساويين بالشيئين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف الشيئين بالاثنين * الرابع خلوه عن ذكر ما لا يكون مألوف العبارة ظاهر الدلالة فالاول كتعريف النار بانها اسطقس فوق الاسطقسات والجوّ بانه الذي تحت مقعر النار وغير ذلك مما تسمعه من غلغلة المستحدثين والثاني التعريف بالمجاز كتعريف العالم بانه بحر يروى الظمآن والتعريف بالمشترك كتعريف الباصرة بانها عين شفافة ما لم تقم قرينة يتعين بها المراد من المجاز والمشترك والايجاز

﴿المطلب الثاني في التصديقات وفيه مباد﴾

﴿المبدأ الاول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث﴾

أوّل تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدي بالترتيب الخاص الى التصديق بالمجهول التصديقي والقضية هي الخبر التام نحو النار أعلى العناصر وتنقسم الى حملية وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما ايجابا

وسلبا نحو ان غربت الشمس أقبل الليل ونحو الانسان اما جاهل أو عالم والحملية ما حمل فيها أحد طرفيها على الآخر ايجابا وسلبا وتنقسم الى موجبة وسالبة فالموجبة ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع نحو الانسان أسير الاحسان والسالبة ما حكم فيها بنفي المحمول عن الموضوع نحو لا يثق الانسان بكل الاخوان

﴿المبحث الاول في أجزاء الحملية وأقسامها﴾

كل حملية فهي مركبة من ثلاثة أجزاء موضوع ومحمول ونسبة بينهما والاول هو المحكوم عليه سواء كان فاعلا أو نائبه أو مبتدأ والثاني المحكوم به سواء كان خبرا أو غيره والنسبة على نوعين كلامية وخارجية فالاولى هي التعلق والارتباط بين الطرفين وهي مورد الايجاب والسلب وتسمى أيضا حكمية والثانية هي وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها والحكم هو ادراك ان النسبة الكلامية واقعة أو غير واقعة والجزء من القضية هو النسبة بالمعنى الثاني لانه ما به يتعلق التصديق وحيث ان كلا من الطرفين له لفظ يدل عليه فكذلك النسبة لابد لها من دال يدل عليها وهذا الدال في لغة العرب هو الحركة الاعرابية والتركيب العربي وعند المناطقة هو ما يذكر بصورة الاسم كلفظة هو نحو الكلام هو اللفظ ويسمى رابطة غير زمانية أو بصورة الكلمة كلفظ كان نحو العلم كان النافع ويسمى رابطة زمانية وباعتبار ذكر الرابطة وعدمها تكون القضية ثلاثية أو ثنائية وباعتبار مدلول الرابطة تكون موجبة أو سالبة

وتنقسم الحملية موجبة وسالبة الى شخصية وكلية وجزئية ومهملة وطبيعية وكل منها الى معدولة ومحصلة وكل منهما الى خارجية وحقيقية وذهنية تضرب جميعها في الموجهات التسع عشرة تبلغ ألفا ومائة وأربعين واليك بساق حديثها ويقام رثيثها

فالشخصية هي ما كان موضوعها جزئيا شخصيا سميت بذلك لتشخص موضوعها نحو أنت انسان وهذا ليس بجماد والكلية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على جميع افراده نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس والجزئية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على بعض افراده نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان جمادا وتسمى كل واحدة من الكلية والجزئية بقسميها محصورة لحصر افراد موضوعها ومسورة لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على الكلية أو البعضية سمي بذلك لاحاطته بافراد الموضوع كلا أو بعضا مأخوذا من سور البلد المحيط بها وهو في الكلية الموجبة كل ما دل على عموم الثبوت لجميع الافراد ككل وجميع وعامة وطرا وكافة نحو كل متغير حادث وجميع الحادث مفتقر الى محدث وفي السالبة كل ما دل على عموم النفي لجميع

الافراد كلا شئ ولا أحد ولا ديار ولا رجل وكل نكرة في سياق النفي نحو لا شئ من الانسان بجماد ولا شخص أغير من الله وفي الموجبة الجزئية بعض و واحد نحو بعض الحيوان انسان و واحد من الناس نفاع وفي السالبة بعض ليس وليس بعض وليس كل نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل الحيوان بانسان و بعض الحيوان ليس بانسان

والمهملة هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على افراده بدون نظر الى كلية أو بعضية سميت بذلك لاهمال النظر فيها عن الكلية والبعضية نحو ان الانسان لفي خسر وهي في قوة الجزئية لانه يلزم من صدق قولنا ان الانسان لفي خسر مثلا صدق قولنا ان بعض الانسان لفي خسر اذ صدق الحكم على الافراد من حيث هي مستلزم لصدقه على البعض

والطبيعية هي ما حكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة لا على الافراد سميت بذلك لان الحكم فيها على الطبيعة نحو الحيوان جنس والانسان نوع والمعدولة هي ما جعل حرف السلب جزأ من طرفيها أو من أحدهما سميت بذلك لان حرف السلب عدل به فيها عن أصل معناه وهو سلب النسبة وهي ثلاثة معدولة الموضوع وهي ما كان حرف السلب جزأ من موضوعها مثالها موجبة اللا نامي جماد وسالبة ليس اللا نامي بانسان ومعدولة المحمول وهي ما كان حرف السلب جزأ من محمولها مثالها موجبة الجماد لا عالم وسالبة ليس الانسان بلا ناطق ومعدولة الطرفين مثالها موجبة اللاحي لا عالم وسالبة ليس اللاحيوان بلا جماد والمحصلة هي التي لم يجعل حرف السلب جزأ من طرفيها أو من أحدهما وهي أيضا ثلاثة أقسام محصلة الموضوع ومحصلة المحمول ومحصلتهما

والخارجية هي ما حكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار وجودها الخارجي فعلا سميت بذلك لكون الحكم فيها على الافراد الخارجية نحو الانسان حيوان بمعنى كل ما صدق عليه انه انسان في الخارج يصدق عليه أنه حيوان فيه فشرطها صدق المحمول والموضوع على افراده في الخارج سواء كان في الحال أو الاستقبال أو المضي

والحقيقية ما حكم فيها على افراد الموضوع باعتبار امكان وجودها في الخارج امكانا عاما وان لم توجد فيه بالفعل سميت بذلك لكون المعتبر فيها الحقيقة لا الوجود الخارجي نحو كل عنقاء طائر

والذهنية ما حكم فيها على الممتنع وجوده خارجا سميت بذلك لكون الحكم فيها على خصوص ما في الذهن نحو شريك البارى ممتنع

والموجبة من جميع هذه القضايا سواء كانت محصلة أو معدولة تستلزم وجود الموضوع

والسالبة لا تستلزمه مثال الموجبة محصلة زيد عالم ومعدولة زيد لاعالم ومثال السالبة محصلة زيد ليس بعالم ومعدولة زيد ليس بلاعالم

﴿المبحث الثاني في الموجهات﴾

اعلم انه لابد لنسبة القضية موجبة وسالبة من كيفية تتكيف بها في نفس الامر من كونها واجبة الوقوع عقلا لاتقبل الانتفاء نحو الاربعة زوج فثبوت الزوجية للاربعة أمر واجب عقلا أو غير واجبة الوقوع بل يجوز عقلا خلافها نحو الانسان كاتب فثبوت الكتابة للانسان أمر جائز عقلا فالوجوب في الاولى والجواز في الثانية هو كيفية لتلك النسبة في الواقع وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصرا وان ذكر في القضية لفظ يدل عليها نحو كل أربعة زوج بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان سمي هذا اللفظ جهة وسميت القضية حينئذ موجهة

وتنقسم الموجهات الى أربعة أقسام ضروريات ودوائم ومطلقات وممكنات فالضروريات سبع والدوائم ثلاث والمطلقات أربع والممكنات خمس

والضروريات السبع هي الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها بضرورة النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولاشئ من الانسان بحجر بالضرورة

والمشروطة العامة وهي ما قيدت ضرورتها بدوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا

والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما ولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما

والوقتية المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع

والمنتشرة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما ولاشئ من الانسان بميت بالضرورة وقتا ما

والوقتية وهي عين الوقتية المطلقة مع زيادة التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما وبالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما

والمنتشرة وهي عين المنتشرة المطلقة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل انسان متنفس في وقت مّا لا دائما ولا شيء من الانسان بمتنفس في وقت مّا لا دائما

والدوائم الثلاث هي الدائمة المطلقة وهي ما حكم فيها بدوام النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل فلك فهو متحرك دائما ولا شيء من الفلك بساكن دائما

والعرفية العامة وهي ما قيد دوامها بدوام وصف الموضوع نحو كل آكل فهو متحرك الفم دائما ما دام آكلا ولا شيء من الآكل بساكن الفم دائما ما دام آكلا * والعرفية الخاصة وهي عين العرفية العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي

والمطلقات الاربع هي المطلقة العامة وهي ما حكم فيها بفعلية النسبة ولو في المستقبل بدون تقييد بدوام ولا ضرورة ولا بنفيهما نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي

والوجودية اللاضرورية وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام لا بالضرورة

والحينية المطلقة وهي ما قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب

والمطلقة الوقتية وهي ما قيد اطلاقها بوقت معين كل نحو انسان ضاحك بالاطلاق العام وقت التعجب

والممكنات الخمس هي الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف وسلب الامتناع عن الطرف الموافق نحو كل نار حارة بالامكان العام بمعنى ان ثبوت الحرارة للنار غير ممتنع فيصدق بانه ضروري أو دائم أو ممكن وسلب الحرارة عنها غير ضروري فيصدق بانه ممتنع أو ممكن أو دائم وكذلك نحو لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام * والممكنة الخاصة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين فكلتا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان غير واجب وغير ممتنع والممكنة الدائمة وهي ما قيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما والممكنة الوقتية وهي ما قيد امكانها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت وضعه الورق بيده * والممكنة الحينية وهي ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل جائع بالامكان حين هو آكل

فهذه هي الموجهات وقد أبلغها بعضهم الى عشرين وبعضهم الى احدى وعشرين وبعضهم اقتصر على ثلاث عشرة وبعضهم على ست عشرة وبعضهم صرح بانها لا تنحصر في عدد

وتنقسم الموجهات الى بسيطة ومركبة فالمركبة هي الممكنة الخاصة وكل ماذكر فيها لادائما أولا بالضرورة وما عداها بسيطة ولفظة لادائما في قوة قضية مطلقة عامة ولفظة لا بالضرورة في قوة ممكنة عامة والتركيب فيما هما فيه من قضيتين مختلفتين في الكيف متفقتين في الكم * الاولى منهما صدر القضية وهو ماقبل لفظة لا واسمها ما كان لها قبل زيادة لا والثانية منهما هي معنى لادائما أو لاضرورة فان كانت الاولى موجبة تكن الثانية سالبة وبالعكس مثال مافيه الادائما موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما فماقبل لادائما مشروطة عامة موجبة ولادائما في قوة مطلقة عامة سالبة قائلة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام لان ثبوت تحرك الاصابع للكاتب اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما فماقبل لامشروطة عامة سالبة ولادائما في قوة مطلقة عامة موجبة قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب سكون الاصابع عن الكاتب اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة الموجبة وعلى هذا قياس كل مافيه لادائما ومثال مافيه لاضرورة موجبة كل انسان ضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فماقبل لا مطلقة عامة موجبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة سالبة قائلة لاشئ من الانسان بضاحك بالامكان العام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب وهو معنى الممكنة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من الانسان بضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فماقبل لا مطلقة عامة سالبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان ضاحك بالامكان العام لان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهو معنى الممكنة العامة الموجبة والتركيب في الممكنة الخاصة من موجبة وسالبة ممكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة فهو كل انسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام لان معنى ثبوت الكتابة للانسان بالامكان الخاص ان الكتابة ليست بواجبة وعدمها كذلك وهذا معنى الممكنتين العامتين كما وضح

﴿المبحث الثالث في أجزاء الشرطية وأقسامها﴾

كل شرطية فهي مركبة من جزأين يسمى أولهما مقدما لتقدمه ذكرا وثانيهما تاليا لتلوه للاول وتنقسم الى متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي ما حكم فيها بتعليق التالى على المقدم وهي موجبة وسالبة فالموجبة هي ما حكم فيها بثبوت التالى على تقدير ثبوت المقدم نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة هي ما حكم فيها بعدم ثبوت التالى على تقدير ثبوت المقدم نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

وتنقسم الى لزومية واتفاقية فاللزومية هي ما استلزم فيها المقدم التالى لعلاقة بينهما توجب ذلك بان يكون المقدم علة عقلية فى التالى نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان جزء من حقيقة الانسان والكل يستحيل ان ينفك عن جزئه أو سببا شرعيا نحو ان زالت الشمس وجب الظهر أو عاديا نحو ان عدم الماء عدم النبات أو يكون المقدم والتالى معا معلولى علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء لان الاضاءة ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس * والاتفاقية هي ما يستلزم فيها المقدم التالى بان لم يوجد بينهما علاقة ومناسبة موجبة لذلك بل بمجرد توافق صدق الجزأين نحو ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا

والمنفصلة هي ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها أو بعدم التنافى بينهما والاولى الموجبة نحو العدد اما زوج أو فرد والثانية السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا كاتبا أو شاعرا

وتنقسم الى قسمين عنادية واتفاقية فالعنادية هي ما كان التنافى أو عدمه بين طرفيها ذاتيا بان يكون ذات مفهوم كل من الطرفين ينافى ذات مفهوم الآخر فى الايجاب ولا ينافيه فى السلب كما فى المثالين قبل والاتفاقية هي ما لم يكن التنافى أو عدمه بين طرفيها ذاتيا بل كان لاتفاق ثبوت أحدهما للشيء دون الآخر كما اذا اتفق فى انسان اسود أنه لا يكتب فيقال هذا الانسان اما اسود واما كاتب فعدم اجتماع الطرفين حينئذ ليس ذاتيا لجواز اجتماعهما عقلا فى شخص واحد وكل من العنادية والاتفاقية ثلاثة أقسام مانعة جمع فقط ومانعة خلو فقط ومانعتهما وتسمى حقيقية فمانعة الجمع هي ما حكم فيها بتنافى طرفيها أو عدمه صدقا فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء والاخص من نقيضه نحو الجسم اما أبيض أو اسود وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والاعم من نقيضه نحو ليس اما ان يكون هذا الشيء غير شجر او غير حجر * ومانعة الخلو هي ما حكم فيها بتنافى طرفيها أو عدمه كذبا فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء والاعم من نقيضه نحو الجسم اما غير أبيض أو غير أسود و زيد اما فى البحر أو لا يغرق وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والاخص من نقيضه نحو ليس اما أن يكون هذا الجسم اما أبيض أو أسود

والحقيقة هي ماحكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه صدقا وكذبا فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء ونقيضه أو من الشيء والمساوي لنقيضه نحو العدد امازوج أولا زوج والعدد امازوج أو فرد وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والمساوي له نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء انسانا أو ناطقا هذا في المنفصلة العنادية وأما في المنفصلة الاتفاقية فمانعتهما هي ماتركبت من الشيء وماينافيه بحسب الاتفاق صدقا وكذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيهما مثالها ماتقدم في الاسود غير الكاتب ومانعة الجمع هي ماتركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق صدقا فقط ولا ينافيه بحسب الذات ومثالها قولك في الاسود المذكور هذا الانسان اما أبيض أو كاتب ومانعة الخلو فقط هي ماتركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق كذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيه مثالها قولك في المذكور هذا اما اسود أو لا كاتب

وتنقسم الشرطية مطلقا متصلة أو منفصلة كما انقسمت الحملية الى أربعة أقسام شخصية وكلية وجزئية ومهملة باعتبار الحكم باللزوم أو العناد فالشخصية هي ماحكم فيها باللزوم أو العناد في حالة أو زمن معينين كقولنا في المتصلة ان جئتني اليوم أكرمك أو ان جئتني زائرا أكرمك وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الانسان وهو في الدار نائما أو مستيقظا أو اما ان يكون الانسان اليوم غنيا أو فقيرا والكلية هي ماحكم فيها باللزوم أو العناد في جميع الأحوال أو الازمان كقولنا في المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في المنفصلة دائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا والجزئية هي ماحكم فيها بماذكر في بعض غير معين من الازمان أو الأحوال كقولنا في المتصلة قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم باللزوم فيها في بعض من الأحوال غير معين وهو كون الحيوان ناطقا وكقولنا في المنفصلة قد يكون اما ان يكون هذا الشيء ناميا أو جمادا فان الحكم فيها بالعناد في بعض غير معين من الأحوال وهو كون الشيء المذكور من العنصريات والمهملة ماحكم فيها بماذكر مع عدم النظر الى الازمان أو الأحوال لا كلا ولا بعضا كقولنا في المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وكقولنا في المنفصلة اما ان يكون الشيء حيوانا واما أن لا يكون انسانا

وسور المتصلة الكلية الموجبة كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الكلية الموجبة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس ألبتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور الجزئية السالبة فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على السور الكلي الايجابي والاهمال في المتصلة بذكران أو لو أو اذا وفي المنفصلة بذكر اما وأو * وطرفا الشرطية مطلقا قضيتان

متفقتان

متفقتان نوعا أو مختلفتان والمتفقتان نوعا اما حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان والمختلفتان نوعا اما احداهما حملية والاخرى متصلة أو احداهما حملية والاخرى منفصلة أو احداهما متصلة والاخرى منفصلة وهذا الاحد في المتصلة اما المقدم أو التالى فتكون أقسام المتصلة تسعة حمليتين نحو كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ومتصلتين نحو كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن انسانا ومنفصلتين نحو كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا فدائما اما ان يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم * حملية المقدم متصلة التالى نحو ان كان طلوع الشمس علة في وجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * وعكسها نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فالشمس علة لوجود النهار * حملية المقدم منفصلة التالى نحو ان كان هذا عددا فهو دائما اما زوج أو فرد * وعكسها نحو كلما كان هذا اما زوجا واما فردا فهو عدد * متصلة المقدم منفصلة التالى نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا * وعكسها نحو كلما كان دائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * وتكون أقسام المنفصلة ستة لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفيها حمليتين نحو دائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا أو متصلتين نحو دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا أو منفصلتين نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما ان يكون لا زوجا ولا فردا * أحدهما حملية والآخر متصلة نحو دائما اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * أحدهما حملية والآخر منفصلة نحو دائما اما ان يكون هذا الشئ ليس عددا واما ان يكون اما زوجا أو فردا * أحدهما متصل والآخر منفصل نحو دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة أو النهار غير موجود

﴿المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث﴾

﴿المبحث الاول في تعريفه وشرطه﴾

التناقض هو تخالف القضيتين في الكيف تخالفا يقضي لذاته بصدق احداهما وكذب الاخرى نحو كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بحيوان وشرطه اتحاد طرفي القضيتين ماصدقا وشرطا و زمانا واضافة وقوة وفعلا و جزئية وكلية فان اختلفا في شئ من ذلك فلا

يتحقق التناقض بين القضيتين وان تخالفتا فى الكيف نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم وزيد قائم زيد ليس بضاحك ونحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه غير أبيض ونحو الزنجى اسود أى بعضه الزنجى ليس باسود أى كله ونحو زيد نائم أى فى البيت زيد ليس بنائم أى فى السوق ونحو زيد جالس أى فى الظهر زيد ليس بجالس أى فى العصر ونحو زيد أب أى لعمرو وزيد ليس باب أى لبكر ونحو الخمر فى الدن مسكر أى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل * وان كانت القضيتان محصورتين فيشترط فى تحقق تناقضهما زيادة على ذلك اختلافهما فى الكمية بان تكون احداهما كلية والاخرى جزئية فلا تناقض فى نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان لكذبهما معا ولا فى نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لصدقهما معا فنقيض الشخصية الموجبة مثلها سالبة وبالعكس نحو زيد عالم زيد ليس بعالم ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان ليس بعض الانسان بحيوان

﴿المبحث الثانى فى تناقض الموجهات﴾

اذا كانت القضيتان موجهتين فيشترط فى تناقضهما زيادة على ما تقدم اختلافهما فى الجهة فلا تناقض فى نحو كل انسان كاتب بالضرورة ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة لكذبهما معا ولا فى نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتبا بالامكان لصدقهما معا لكن ليست كل جهة مخالفة للاخرى تكون نقيضا لها بل لابد من تعيين الجهة التى تكون نقيضا للاخرى فلذلك أفرد الكلام على تناقض الموجهات

وحينئذ فنقول ان تناقض الموجهات ينقسم الى قسمين تناقض بين البسايط وتناقض بين المركبات فبسائط الضروريات السبع تناقض بسائط الممكنات الخمس وبسائط الدوائم الثلاث تناقض بسايط المطلقات الخمس على ترتيب معين عندهم

﴿تناقض بسائط الضروريات﴾

اعلم ان نقيض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة وبالعكس لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة ضرورة ذاتية ايجابا أو سلبا ومفهوم الثانية سلب الضرورة عن الطرف المخالف ايجابا أو سلبا اذا تقرر ذلك فان كانت الاولى موجبة فقد حكمت بضرورة النسبة فى جانب الايجاب فتناقضها الممكنة العامة السالبة لانها حكمت بسلب الضرورة عن ذلك الجانب نحو كل انسان حيوان بالضرورة وليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام وان كانت الاولى سالبة فقد حكمت بضرورة النسبة فى جانب السلب فتناقضها الممكنة العامة الموجبة

لانها

لانها حكمت بسلب الضرورة عن ذلك الجانب نحو لا شيء من الانسان بجماد بالضرورة وبعض الانسان جماد بالامكان العام ونقيض المشروطة العامة الكلية الموجبة ممكنة حينية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع على قياس ماتقدم فى الضرورية المطلقة والممكنة العامة فكما أن الضرورية الذاتية نقيضها الممكنة العامة الذاتية كذلك الضرورية الوصفية نقيضها الممكنة العامة الوصفية ونقيض الوقتية المطلقة الكلية الموجبة ممكنة وقتية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن فهو أثر للواجب بالضرورة وقت حدوثه وليس كل ممكن أثر الله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة فى وقت معين ومفهوم الثانية سلب ضرورتها فى ذلك الوقت وبينهما تناف واذا كان الوقت زائدا عن قدر النسبة فنقيض الوقتية المطلقة ممكنة حينية لا وقتية نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقت حياته وليس كل انسان بمتنفس بالامكان العام حين حياته ونقيض المنتشرة المطلقة الكلية الموجبة ممكنة دائمة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة فى أى وقت ومفهوم الثانية سلب ضرورتها دائما فى جميع الاوقات وبينهما تناف

﴿تناقض بسائط الدوائم﴾

ونقيض الدائمة المطلقة الكلية الموجبة هو المطلقة العامة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان دائما وليس بعض الانسان بحيوان بالاطلاق العام لان مفهوم الاولى دوام النسبة فى جميع الأوقات ومفهوم الثانية سلبها فى بعض الأوقات وبينهما تناف وتناقض ونقيض العرفية العامة الكلية الموجبة هو المطلقة الحينية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل آ كل فهو متحرك الفم دائما مادام آ كلا وليس كل آ كل متحرك الفم بالاطلاق حين هو آ كل لان مفهوم الاولى دوام النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع بينهما تناف فكما ان الدوام الذاتى ينافيه الاطلاق الذاتى كما تقدم فى الدائمة المطلقة والمطلقة العامة فكذلك الدوام الوصفى ينافيه الاطلاق الوصفى

(تناقض مركبات الموجهات)

ما تقدم كان فى تناقض بسائط الموجهات وأما الموجهات المركبة فنقيض كل منها قضية منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضى ما تركبت منه وذلك بان تحللها الى موجهتين

بسيطتين وتبحث عن نقيض كل منهما مما تقدم لك فى نقائض البسائط وتأخذ هذين النقيضين وتركب منهما قضية منفصلة مانعة خلو وقد علمت فى الموجهات ان المركبات سبع وهى الممكنة الخاصة ومافيها الادائما ولاضرورة وعلمت ماتركبت منه كل واحدة منها مثلا المشروطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما مركبة من مشروطة عامة موجبة وهى ماقبل لادائما ومن مطلقة عامة سالبة وهى معنى لادائما قائلة لاشئ من الكاتب بتحرك الاصابع بالاطلاق العام نخذ نقيض المشروطة الموجبة وهى الممكنة الحينية السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الكاتب بتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وخذ أيضا نقيض المطلقة العامة الكلية السالبة وهى الدائمة المطلقة الجزئية الموجبة القائلة بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون ليس بعض الكاتب بتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وهكذا فنقيض العرفية الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية ودائمة مطلقة ونقيض الوقتية منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية اللادائمة منفصلة مانعة خلو مركبة من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية اللاضرورية منفصلة مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين هذا اذا كانت الموجهة المركبة كلية وأما اذا كانت جزئية فيزاد على ماتقدم من المنفصلة مانعة الخلو انها لاتتركب من نقيضى ماتركبت منه الابعد تقييد موضوع القضية الثانية المركبة منهما الموجهة بمحمول الاولى منهما مثلا اذا أردنا ان نأخذ نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لادائما حللناهما الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام وهو ماقبل لادائما والى قولنا بعض الحيوان الذى هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام وهو معنى لادائما مع تقييد موضوعها الذى هو بعض الحيوان بمحمول الاولى وهو انسان ثم نأخذ نقيض هاتين القضيتين على مافى الثانية من التقييد وتركبهما مانعة خلو قائلة دائما اما لاشئ من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان الذى هو انسان انسان دائما وذلك لانه بدون هذه الزيادة قد تكون هذه المنفصلة كاذبة مع كذب الاصل والنقيضان لايكذبان معا كما فى هذا المثال وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لادائما الآن مفهومه أن بعض أفراد الحيوان تارة يكون انسانا وتارة لا وليس معنا بعض من الحيوان معين كذلك بل اما انسان دائما أو غير انسان دائما

(البحث)

﴿المبحث الثالث في تناقض الشرطيات﴾

نقيض الشرطية شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال واللزوم والاتفاق وفي الانفصال والعناد والاتفاق مخالفة لها في الكلية والجزئية

فنقيض المتصلة اللزومية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قولنا قد لا يكون ان كانت الخ ونقيض المتصلة الاتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا قولنا قد لا يكون ان كان الخ ونقيض المنفصلة عنادية كقولنا دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا قولنا قد لا يكون اما يكون الخ ونقيضهما اتفاقية قولنا دائما اما ان يكون هذا اسود أو كاتبا قولنا قد لا يكون اما ان يكون الخ

﴿المبدأ الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث﴾

﴿المبحث الاوّل في تقسيمه وتعريفه﴾

العكس ضربان عكس مستو وعكس نقيض فالعكس المستوى هو التقديم والتأخير في طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيفية فاذا أردنا عكس كل انسان حيوان قلنا بعض الحيوان انسان أو عكس لاشئ من الحجر بانسان قلنا لاشئ من الانسان بحجر وقد يطلق العكس على القضية التي هو فيها والعكس لازم للقضية ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم فان كانت القضية صادقة لزم صدق عكسها ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان كانت القضية كاذبة لم يلزم كذب عكسها فاذ قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسها وهو بعض الانسان حيوان

﴿المبحث الثاني في عكس الحمليات غير الموجهات﴾

تقدم لك ان غير الموجهات هي الشخصية والكلية والجزئية والمهملة والطبيعية وان كلا منها موجبة وسالبة معدولة ومحصلة خارجية وحقيقية وذهنية فعكس الموجبة من الكل موجبة جزئية فاذا قلنا في الشخصية زيد انسان فعكسه بعض الانسان زيد واذا قلنا في الكلية كل فرس حيوان فعكسه بعض الحيوان فرس واذا قلنا في الجزئية بعض الانسان أسود فعكسه بعض الأسود انسان واذا قلنا في المهملة الانسان حيوان فعكسه بعض الحيوان انسان واذا قلنا في الطبيعة الحيوان جنس فعكسه بعض الجنس حيوان واذا قلنا في المعدولة كل اللاحيوان جماد فعكسه بعض الجماد لاحيوان واذا قلنا في الحقيقية كل عنقاء طائر فعكسه بعض الطائر عنقاء واذا قلنا في الذهنية شريك البارى ممتنع فعكسه بعض الممتنع شريك البارى هذا ما يقال في الموجبات

واما السوالب فعلى قسمين ماله عكس ومالاعكس له فالاوّل هو الشخصية والكلية

والطبيعية والثانى هو والمهملة والجزئية فعكس السالبة الشخصية مايدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها وهو اما كنفسها نحو زيد ليس بعمرو وعكسه عمرو ليس بزيد واما كلية نحو زيد ليس بفرس عكسه لاشئ من الفرس بزيد وعكس السالبة الكلية اما كنفسها نحو لاشئ من الانسان بفرس عكسه لاشئ من الفرس بانسان واما شخصية نحو لاشئ من الفرس بزيد عكسه زيد ليس بفرس وعكس السالبة الطبيعية كنفسها نحو ليس الانسان بجنس عكسه ليس الجنس الانسان وانما لم تعكس المهملة والجزئية لانهما قد يصدقان ولا يصدق عكسهما كما اذا كان موضوعهما أعم ومحمولهما أخص فيصدق سلب الأخص عن بعض افراد الأعم نحو بعض الحيوان ليس بانسان والحيوان ليس بانسان ولا يصدق سلب الأعم عن بعض افراد الأخص فلا يصدق فى الاولى نحو بعض الانسان ليس بحيوان ولا فى الثانية الانسان ليس بحيوان

﴿المبحث الثالث فى عكس الشرطيات﴾

الشرطيات لا ينعكس منها الا المتصلة وأما المنفصلة فلا عكس لها لعدم وجود الترتيب الطبيعى بين طرفيها فالمتصلة اما موجبة أو سالبة اما المتصلة الموجبة كلية أو جزئية فتنعكس موجبة جزئية فانه اذا صدق فى الكلية قولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وفى الجزئية قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان صدق فى عكسهما قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان والا لصدق نقيضه وهو ليس ألبتة اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان فتضمه لأصل كل من القضيتين اما الثانية هكذا قد يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبتة اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو انسان واما الاولى هكذا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبتة اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج ليس ألبتة اذا كان الشئ انسانا فهو انسان وهو محال فيهما لانه سلب الشئ عن نفسه فيكذب النقيض فيصدق الأصل وهو العكس المطلوب وانما لم تنعكس الموجبة الكلية مع انها موجبة كلية لجواز صدق الأصل وكذب العكس حينئذ نحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فعكسه كليا كلما كان الشئ حيوانا كان انسانا وهو كاذب

وأما المتصلة السالبة فان كانت كلية فتنعكس كنفسها لانه اذا صدق ليس ألبتة اذا كان الشئ انسانا فهو حجر صدق ليس ألبتة اذا كان الشئ حجرا فهو انسان والا لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان الشئ حجرا فهو انسان فتضمه للأصل هكذا ليس ألبتة اذا كان الشئ انسانا فهو حجر قد يكون اذا كان الشئ حجرا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان

الشئ

الشيء انسانا فهو انسان وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه فما أدى اليه وهو النقيض محال فيكذب النقيض واذا كذب النقيض صدق الأصل وهو العكس المطلوب وان كانت المتصلة السالبة جزئية فلا تنعكس أصلا لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا مع كذب عكسه وهو قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا

﴿المبحث الرابع في عكس الموجهات﴾

اعلم ان لكل من موضوع القضية ومحمولها اعتبارين اعتبار المفهوم واعتبار الماصدق فما صدق عليه مفهوم الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهوم الموضوع يسمى وصفه وعنوانه فصدق المحمول باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع غير مراد بل المراد هو صدقه باعتبار مفهومه على الموضوع باعتبار افراده وهذا الصدق تأتي فيه الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق العام على ما تقدم في الموجهات وأما صدق الموضوع باعتبار مفهومه وعنوانه على ذات الموضوع وافراده فبالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فاذا قلنا كل اسود خادم فالمراد عند الاول ما يمكن ان يصدق عليه مفهوم اسود وعنوانه ولو لم يصدق عليه بالفعل فيشمل الرومي مثلا وعند الثاني ما يصدق عليه مفهوم اسود بالفعل فقط ماضيا كان هذا الصدق أو حالا أو استقبالا والثاني هو التحقيق فلنجر عليه في بيان عكس الموجهات ويكتفي في عدم صدق عكس القضية بتخلف صدق الأصل والعكس في بعض المواد وأما في اثبات عكسها فلا يكتفى فيه الا باحد الأدلة الثلاثة المشهورة وهي دليل الافتراض ودليل الخلف ودليل العكس فنقول

اعلم ان العكس في الموجهات كالعكس في غيرها من ان عكس الموجبة مخصوصة أو كلية أو جزئية أو مهملة موجبة جزئية وعكس السالبة مخصوصة أو كلية كانفسهما ولا عكس للسالبة الجزئية والمهملة مع الاتفاق في الكيف والصدق لكن يزاد في عكس الموجهات مع ما ذكر الاختلاف في الجهة وهي في ذلك على قسمين موجبات وسوالب

أما الموجبات فلا ينعكس منها على ما ذكروه الا احدى عشرة قضية الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والخاصتان والوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضرورية والمطلقة العامة فالأربعة الاول تنعكس مطلقة حينية فنقول الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة تنعكس مطلقة حينية جزئية قائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان باحد الادلة الثلاثة بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع في القضية الأصلية شيأ معينا مما يصدق عليه عنوان الموضوع وتحمل عليه محمول القضية ثم تحمل عليه ثانيا موضوعها فيحصل معك قضيتان

تضمهما على هيئة قياس ينتج العكس المطلوب فتفرض فى المثال المذكور ان ذات الانسان شئ معين مما يصدق عليه وهو الآدمى مثلا وتحمل عليه المحمول وهو الحيوان ثم تحمل عليه الانسان باعتبار مفهومه وتضمهما على هيئة الشكل الثالث هكذا الآدمى حيوان الآدمى انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب أو بدليل الخلف وهو ان تأخذ نقيض العكس المطلوب وتضمه الى الاصل على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى مفروضة الصدق فالخلل حينئذ ليس الامن المقدمة الثانية التى هى نقيض الاصل فتكون كاذبة ومتى كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب فتأخذ فى المثال المذكور نقيض العكس وهو لاشئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا وتضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية هكذا كل انسان حيوان بالضرورة مادام حيوانا لاشئ من الحيوان بانسان دائما ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى صادقة فالخلل حينئذ ليس الامن المقدمة الثانية التى هى نقيض الاصل فهى كاذبة واذا كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب والا لارتفع النقيضان أو بدليل العكس وهو ان تعكس نقيض العكس فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الصادق وما نافى الصادق كاذب واذا كذب اللازم وهو هذا العكس كذب الملزوم وهو نقيض العكس فيصدق العكس المطلوب فتقول فى المثال المذكور لو لم يصدق العكس المطلوب وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا واذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشئ من الانسان بحيوان دائما مادام انسانا وهو مناف للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان بالضرورة وما نافى الصادق كاذب واذا كذب هذا العكس كذب أصله وهو النقيض لما علمت ان العكس لازم للقضية واذا كذب اللازم كذب الملزوم ومتى كذب النقيض صدق الاصل والا لارتفع النقيضان والاصل هو العكس المطلوب وهكذا تصنع فى اثبات هذا العكس لبقية القضايا الاربعة فتقول فى الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان وفى العرفية والمشروطة العامتين كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا ينعكس الى قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها بالادلة الثلاثة أو بعضها

والمشروطة والعرفية الخاصتان ينعكسان أيضا الى مطلقة حينية جزئية لكن بزيادة

لادائمافيها وتسمى مطلقة حينية لادائمة وذلك لانهما مركبتان كما علمت من مشروطة وعرفية عامتين وهما ماقبل لادائما ومن مطلقة عامة مخالفة لهما في الكيف وهي معنى لادائما فعكسهما كذلك يكون مركبا وهو المطلقة الحينية الجزئية اللادائمة فنقول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما ينعكس الى قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما فاقبل لادائما فيهما عكس ماقبله فيهما بدليل ماتقدم ولادائما فيهما عكس لادائما فيهما وذلك لان لادائما في قوة قضية مطلقة عامة مخالفة للصدر في الكيف قائلة لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام يلزمها مطلقة عامة سالبة مخالفة لها في الكم وهي ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالاطلاق العام فيعبر عنها بلادائما مع الحينية المطلقة التي هي عكس ماقبل لادائما فيهما لانه لو كذب هذا العكس لصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما فيضم هذا النقيض صغرى لأصل القضية المطلوب عكسها وهي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ينتج لاشيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهو محال ولاخلل الامن نقيض العكس فالعكس صادق وهو معنى لادائما في الحينية المطلقة فثبت ان عكس الخاصتين مطلقة حينية لادائمة و بقية القضايا الاحدى عشرة تنعكس مطلقة عامة جزئية ولنبينه في أعمها وهو المطلقة العامة واذا ثبت للاعم ثبت للاخص لزوما فنقول المطلقة العامة الكلية نحو كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام تنعكس الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام بدليل الافتراض وهو ان نفرض ان ذات الموضوع الصادق عليها لفظ ممكن شيأ معينا هو الحادث مثلا ويحمل عليه محمول القضية ثم يحمل عليه عنوان موضوعها فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا الحادث معدوم بالاطلاق العام الحادث ممكن بالاطلاق العام ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب وكذلك الباقي فنقول الوقتيتان نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائما أو وقتا ما ينعكسان الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة وتقول الوجوديتان اللادائمة واللاضرورة نحو كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام لادائما أو لاضرورة ينعكسان الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة

وأما السوالب فعلى قسمين كلية وجزئية

أما الكلية فلا ينعكس منها الاستة الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والخاصتان فعكس الاوليين دائمة مطلقة

فنقول لاشيء من الممكن بواجب بالضرورة أودائما ينعكس الى قولنا لاشيء من الواجب بممكن دائما ولولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام لاشيء من الممكن بواجب ينتج من الاول ليس بعض الواجب بواجب وهو محال ولاخلل الامن نقيض العكس فالعكس صادق واذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الممكن واجب فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الذى هو لاشيء من الممكن بواجب والاصل صادق فيكون نقيضه كاذبا فلزومه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب

وعكس العامتين عرفية عامة نحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا ينعكس الى قولنا لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع اذ لولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع فاذا أردت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أودائما ينتج ليس بعض ساكن الاصابع بساكن الاصابع وهو محال ولاخلل الامن نقيض العكس واذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وهو نقيض الاصل المفروض الصدق وهو قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا ونقيض الصادق كاذب فلزومه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب * وعكس الخاصتين عرفية خاصة مركبة من عرفية عامة وهى الصدر تكون عكسا للصدر فى الخاصتين وهو العامة كما تقدم ومن مطلقة عامة جزئية وهى معنى لادائما تكون عكسا للمطلقة الكلية التى هى معنى لادائما فيهما فاذا صدق لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا لادائما لزم ان يصدق عكسهما عرفية خاصة قائلة لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة أودائما مادام ساكن الاصابع لادائما أما صدق العكس فيما قبل لادائما فلما تقدم فى العامتين وأما صدقه فى لادائما فلانها فى هذا المثال بمعنى بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام لما قلنا انها عكس لادائما فى الخاصتين وهو فيهما بمعنى

مطلقة عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما ويضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية المطلوب عكسها هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما ينتج لاشئ من الكاتب بكاتب وهو محال ولاخلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق

وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروطة والعرفية الخاصتان فينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع لادائما بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيأ معينا وهو زيد مثلا وتحمل عليه موضوع القضية الاولى أو الثانية باعتبار عنوانه وتحمل عليه أيضا محمول الثانية هكذا زيد كاتب زيد ساكن الاصابع فباعتبار هاتين المقدمتين صار زيد موصوفا بانه كاتب وانه ساكن الاصابع معا وهما متنافيان بدليل صدر الاصل فني كان كاتبا لم يكن ساكن الاصابع وبالعكس فيلزم حينئذ صدق مقدمة أخرى أجنبية لازمة لصدر الاصل قائلة زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ولو لم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع فتعكس هذا النقيض في المعنى الى قولك زيد ساكن الاصابع حين هو كاتب فتجده منافيا للاصل الصادق وما نافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو تلك المقدمة الاخرى صادقة واذا صدق كل من الكاتب وساكن الاصابع على زيد باعتبار مقدمتي الافتراض وتنافيا فيه باعتبار الصدر لزم ان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع وهذا عكس الصدر ويصدق عليه أيضا انه كاتب بالفعل وهو بعض من الكاتب فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس العجز ولك ان تركب قياسا من الشكل الثالث صغراه احدى مقدمتي الافتراض وكبراه المقدمة الاجنبية ينتج عكس الصدر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد ليس كاتبا مادام ساكن الاصابع ثم تركب قياسا آخر على هيئة الشكل المتقدم من مقدمتي الافتراض ينتج عكس العجز هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب فاحسن تدبيره

❊المبحث الخامس في عكس النقيض❊

اعلم أنه جرى الخلاف بين المتقدمين من المناطقة والمتأخرين منهم في تعريف عكس

النقيض وأحكامه فاما على مذهب المتقدمين فهو تبديل كل طرف من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخرى مع بقاء الصدق والكيف مثاله فى الحمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس حيوانا ليس انسانا ومثاله فى الشرطيات ان يقال كلما كان هذا انسانا كان حيوانا عكس نقيضه كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض الموافق

وأما على مذهب المتأخرين فهو تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض المخالف مثاله فى الحمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه لا شئ من غير الحيوان بانسان ومثاله فى الشرطيات ان يقال كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا عكس نقيضه ليس البتة اذا لم يكن الشئ حيوانا كان انسانا وحكم الموجبات فى عكس النقيض حكم السوالب فى العكس المستوى بدون عكس على مذهب المتأخرين ومع العكس على مذهب المتقدمين

﴿المقصد الثاني فى القياس﴾

القياس قول مؤلف من مقدمتين متى سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فهذا قياس مركب من مقدمتين أولاهما العالم متغير وثانيتهما وكل متغير حادث فاذا سلمهما الخصم لزمه ما قول آخر وهو فالعالم حادث فلا نتيجة فيه الا بعد تسليم المقدمتين وان كانتا كاذبتين فى الواقع نحو قولك لصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال ينتج ان سلم هذه صهال ومعنى قولنا لذاته ان النتيجة تكون لازمة للقياس باعتبار ذاته وتأليفه وصورته لا باعتبار أمر آخر والا لم يكن قياسا كقياس المساواة نحو أنت مساو لزيد وزيد مساو لعمرو فانه يلزم عند التسليم أنت مساو لعمرو لكن لا لذات القياس بل بواسطة أمر معلوم من خارج وهو ان مساوي المساوي لشئ مساو لذلك الشئ بدليل وجود صورة القياس وتخلف الانتاج نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق ونحو الثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثنى عشر وينقسم القياس الى قياس استثنائى وقياس اقترانى فالاستثنائى ما تركب من مقدمتين أولاهما شرطية والاخرى مقرونة بلكن وتكون عين احدى طرفى الشرطية أو نقيضها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود ويسمى استثنائيا لاشتماله على لفظة الاستثناء عندهم وهى لكن والاقترانى ما لم يشتمل على لفظة لكن وينقسم الاقترانى الى حملى وهو ما تركب من الحمليات فقط نحو كل انسان

حيوان وكل حيوان حساس وشرطي وهو ما لم يتركب من الحمليات فقط نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا ولابد وان يشتمل طرفا النتيجة في القياس على حدود ثلاثة حد أصغر وحد أكبر وحد وسط فالحد الاصغر هو ما كان عند أخذ النتيجة موضوعا أو مقدما لها وسمى أصغر لقلة شموله عن الاكبر غالبا والحد الاكبر هو ما كان محمولا أو تاليا لها وسمى أكبر لكثرة شموله غالبا عن الاصغر والحد الوسط هو ما كان مكررا بينهما وتسمى المقدمة التي بها الاصغر صغرى والتي بها الاكبر كبرى مثلا العالم متغير وكل متغير حادث العالم حد أصغر والحادث حد أكبر والمتغير حد وسط ولاقتران هذه الحدود الثلاثة بعضها أربعة أشكال والشكل كناية عن الهيئة الحاصلة من نسبة الاوسط لى الحدين الآخرين في الوضع والحمل والتقدم والتلو

فالشكل الاول ان يكون الحد الوسط محمولا أو تاليا في الاولى موضوعا أو مقدما في الثانية كالمثال ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا

والشكل الثاني ان يكون محمولا أو تاليا فيهما نحو كل انسان حيوان لاشيء من الجماد بحيوان ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان جمادا لم يكن حيوانا

الشكل الثالث ان يكون موضوعا أو مقدما فيهما نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان انسانا كان ناطقا

والشكل الرابع عكس الاول نحو العالم متغير وكل حادث عالم ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان ناطقا كان انسانا

وهيئة نسبة المقدمتين الى بعض في الكم والكيف بان كانتا كليتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين أو احداهما كلية والاخرى جزئية أو سالبة الاخرى موجبة أو بالعكس تسمى ضربا ولكل شكل من الضروب العقلية ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى كلية أو جزئية موجبة أو سالبة في الكبرى كذلك منها منتج ومنها عقيم ولمعرفة ذلك اشترطوا لكل شكل شروطا بحسب الكم والكيف والجهة فما تحققت فيه الشروط أنتج والافلا وقد أفردنا الكلام عليها بحسب الجهة في مبحث المختلطات من كتابنا سوانح التوجهات على نظم الموجهات فعليك به تحظ ببنات أبكار وعرائس أفكار * ولنتكلم عليها هنا بحسب الكم والكيف فقط فنقول

﴿شروط الشكل الاول﴾

يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان أحدهما بحسب الكيف وهو ايجاب صغراه

وثانيهما بحسب الكم وهو كلية كبراه وذلك لان الانتاج في هذا الشكل انما يلزم لزوما مطردا اذا كان الاصغر مندرجا في الاوسط والاوسط شاملا له حتى يلزم من الحكم على الاوسط بالاكبر النتيجة وان لم يكن مطردا كان عقيما فاذا كانت الصغرى سالبة امتنع الاندراج فلم يتحقق الانتاج واذا كانت الكبرى جزئية امتنع الشمول فلا يكون صدق النتيجة مطردا لذات القياس بل تارة يحصل صدقه وتارة لا مع صدق القياس وحدته مثال ما اذا كانت الصغرى سالبة مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جماد ينتج لاشئ من الانسان بجماد ومثاله مع عدم الصدق لاشئ من الانسان بحمار وكل حمار حيوان ينتج لاشئ من الانسان بحيوان ومثال ما اذا كانت الكبرى جزئية مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وبعض الحيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك ومثالها مع عدم الصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس

والعقيم في هذا الشكل اثناعشر ضربا والمنتج أربعة وذلك لانه قد سقط من ضروبه الستة عشر بالشرط الاول ثمانية لانه اذا كانت الصغرى سالبة فاما كلية أو جزئية وفي كل منهما فالكبرى اما موجبة أو سالبة كلية أو جزئية وسقط بالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا كانت الكبرى جزئية فاما موجبة أو سالبة والصغرى في كل منهما اما كلية أو جزئية ولا تكون الا موجبة لما تقدم فبقي المنتج في هذا الشكل أربعة اضرب وهي ما وجد فيها ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

الضرب الاول ان تكون الصغرى والكبرى كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة ينتج كل انسان متحرك بالارادة * الضرب الثاني ان تكون الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة مثاله كل انسان حيوان لاشئ من الحيوان بجماد ينتج لاشئ من الانسان بجماد الضرب الثالث ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق الضرب الرابع ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بجماد ينتج ليس بعض الحيوان بجماد

﴿شروط الشكل الثاني﴾

ويشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيف والكم شرطان أيضا اختلاف مقدمتيه ايجابا وسلبا وكلية كبراه وذلك لان النتيجة لازمة لذات القياس وما بالذات

لايتخلف وعند انتفاء الشرطين المذكورين تختلف النتيجة صدقاوكذبامع اتحاد صورة القياس فاذا انتفى اختلافهما فى الكيف فهما اماموجبتان أوسالبتان وأياما كان لايطرد صدق النتيجة فيهما بل تارة تصدق وتارة لامثال الموجبتين مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق ومثالهما مع كذبها كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس ومثال السالبتين مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر ينتج لاشئ من الانسان بفرس ومثالهما مع كذبها لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق بحجر ينتج لاشئ من الانسان بناطق واذا انتفت كلية الكبرى فامان تكون جزئية موجبة والصغرى سالبة واماان تكون جزئية سالبة والصغرى موجبة وأياما كان يصدق القياس وتختلف النتيجة صدقاوكذبا مثالهاجزئية موجبة والصغرى سالبة كلية مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس و بعض الحيوان فرس ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثالهما كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس ينتج ليس بعض الانسان بصاهل ومثالهاجزئية سالبة والصغرى موجبة كلية مع كذب النتيجة كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان بناطق ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثالها كذلك مع صدقها كل انسان ناطق وليس بعض الفرس بناطق ينتج ليس بعض الانسان بفرس والعقيم فى هذا الشكل أيضا اثناعشر لانه سقط بالشرط الاول من ضروبه الستة عشر ثمانية أضرب عقيمة لان القضيتين اذالم تختلفا فى الكيف فهما اماموجبتان أوسالبتان وفى كل منهما فاما كليتان أوجزئيتان اوكلية وجزئية وبالشرط الثانى سقط أربعة أضرب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية فهى اماجزئية موجبة والصغرى سالبة كلية أوجزئية واماجزئية سالبة والصغرى موجبة كلية أوجزئية وبقيت أربعة اضرب منتجة لان الكبرى اذا كانت كلية كماهو الشرط الثانى فامان تكون موجبة أوسالبة وبموجب الشرط الاول لابدان تكون الصغرى مخالفة لهافى الكيف فتكون موجبة كلية أوجزئية وسالبة كذلك مع الموجبة فالكبرى الموجبة لاتنتج الامع الصغرى السالبة كلية أوجزئية والكبرى السالبة لاتنتج الامع الصغرى الموجبة كلية أوجزئية * الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان لاشئ من الحجر بحيوان ينتج لاشئ من الانسان بحجر * الضرب الثانى من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس ينتج لاشئ من الانسان بصاهل * الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان لاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان

ليس بحجر * الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل والضرب الاوّل والثالث من هذا الشكل لاينتجان الا بردهما للشكل الاوّل بعكس كبراهما لانها هي المخالفة للشكل الاول والضرب الثانى منه لاينتج بعكس الكبرى والالزم ضرورة كون الصغرى سالبة والكبرى جزئية وهو عقيم فى الشكل الاوّل بل انما ينتج بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والضرب الرابع منه ينتج بدليل الخلف وحاصله ان تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للشكل الاوّل فينتج نقيض الاخرى الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولاخلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون النقيض كاذبا فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب ففى المثال المتقدم تأخذ نقيض بعض الحيوان ليس بصاهل وهو كل حيوان صاهل وتضمه كبرى الى الاصل وهى كل صاهل فرس فينتج كل حيوان فرس وهو نقيض صغرى هذا الضرب المسلمة الصدق ونقيض الصادق كاذب فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب

﴿شروط الشكل الثالث﴾

يشترط لانتاج الشكل الثالث أيضا شرطان ايجاب صغراه وكلية احداهما وذلك لان النتيجة كما تقدم لازمة لذات القياس وما بالذات لايختلف وعند انتفاء الشرطين المذكورين تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته فاذا انتفى الشرط الاوّل بان كانت الصغرى سالبة فالكبرى معها اما موجبة أو سالبة وعلى كل تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته فى الحالتين مثالها سالبة والكبرى موجبة مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ومثالها سالبة والكبرى سالبة مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بصهال ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بجماد واذا انتفى الشرط الثانى فان كانتا جزئيتين فاما ان تكونا موجبتين أو الصغرى موجبة والكبرى سالبة وأياما كان تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته مثالهما موجبتين مع صدق النتيجة بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان صاهل ينتج بعض الفرس صاهل ومثالها كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان حمار ينتج بعض الانسان حمار مثالهما والكبرى سالبة مع صدق النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بفرس ينتج بعض الانسان ليس بفرس ومثالهما كذلك

مع كذبها بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان ليس بناطق ينتج بعض الانسان ليس بناطق وقد سقط بالشرط الاول ثمانية أضرب عقيمة لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة بان كانت سالبة فهي اما كلية أو جزئية وفي كل فالكبرى موجبة أو سالبة كلية أو جزئية والشرط الثاني ضربان لانه اذا لم تكن احداهما كلية فهما جزئيتان والصغرى موجبة بمقتضى الشرط الاول والكبرى اما موجبة أو سالبة

وبقيت ستة أضرب منتجة لان الصغرى لابد وان تكون موجبة فهي اما كلية أو جزئية فان كانت كلية فتنتج مع الكبرى باقسامها الاربعة وان كانت جزئية فلا تنتج الامع الكبرى الكلية موجبة أو سالبة

الضرب الاول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق * الضرب الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد * الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك بالارادة * الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان ناطق و بعض الانسان كاتب ينتج بعض الناطق كاتب * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان فرس ولاشيء من الحيوان بجماد ينتج بعض الفرس ليس بجماد * الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان حساس و بعض الحيوان ليس بحجر ينتج بعض الحساس ليس بحجر وهذا الشكل لا ينتج الا جزئية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر ولا يصح حمل الاخص على الاعم ودليل انتاج جميع ضروب هذا الشكل ما عدا السادس والرابع هو عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وأما السادس فدليل انتاجه هو دليل الخلف بأن يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحساس ليس بحجر لصدق نقيضه وهو كل حساس حجر فيضم هذا النقيض كبرى الى صغرى الضرب هكذا كل حيوان حساس وكل حساس حجر ينتج كل حيوان حجر وهو مناف لكبرى الضرب الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بحجر وما نافى الصادق كاذب فالنتيجة الاصلية صادقة وهو المطلوب

﴿شروط الشكل الرابع﴾

ويشترط لانتاج الشكل الرابع اذا لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان من الكم أو الكيف أو منهما معا في المقدمتين أو في مقدمة واحدة وخسة الكم

الجزئية وخسة الكيف السلب وأما اذا كانت صغراه موجبة جزئية فيشترط لانتاجه أن تكون كبراه سالبة كلية

وذلك لوجود اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته في الحالتين فيما اذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية ولاجتماع الخستين فيه حينئذ لان الخستين اما في مقدمتيه أو في مقدمة واحدة فان كانتا في مقدمتيه فيكونان سالبتين أو الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأياما كان لاتطرد النتيجة صدقا وكذبا مع صدق قياسها ووحدته مثالهما مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الصاهل بانسان ينتج لاشئ من الفرس بصاهل ومثالهما مع صدقها لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الحمار بانسان ينتج لاشئ من الفرس بحماد ومثالهما والصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية مع كذب النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان ينتج لاشئ من الجماد بجسم ومثالهما كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض المتحرك بالارادة حيوان واذا كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة بكونها سالبة جزئية مع موجبة كلية أو احدى المقدمتين سالبة جزئية صغرى أو كبرى وعلى كل حال يلزم اختلاف النتيجة في قياس واحد صادق مثالهما والسالبة الجزئية صغرى مع كذب النتيجة ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم ينتج ليس كل حيوان متحركا بالارادة ومثالهما مع صدق النتيجة ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان ينتج ليس كل انسان فرسا ومثالهما والسالبة الجزئية كبرى مع كذب النتيجة كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس كل حيوان متحركا بالارادة ومثالهما كذلك مع صدقها كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا ينتج ليس كل ناطق فرسا واذا كانت الصغرى موجبة جزئية ولم تكن الكبرى معها سالبة كذلك كلية فكذلك يحصل اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس لان الكبرى اذا لم تكن كذلك فاما سالبة جزئية أو موجبة كلية أو جزئية مثالهما والكبرى سالبة جزئية مع كذب النتيجة بعض الانسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس بعض الحيوان متحركا بالارادة ومثالهما كذلك مع صدقها بعض الانسان ناطق وليس كل فرس انسانا ينتج ليس بعض الناطق فرسا ومثالهما والكبرى موجبة كلية مع صدق النتيجة بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ينتج بعض الانسان ناطق ومثالهما كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وكل صاهل حيوان ينتج بعض الانسان صاهل وقد سقط بالشرط الاول وهو عدم اجتماع الخستين ثمانية أضرب الصغرى السالبة كلية أو

جزئية مع الكبرى السالبة كذلك باربعة والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية باثنين والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية بواحد والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية بواحد فهذه ثمانية وسقط بالشرط الثاني عند كون الصغرى موجبة جزئية وهو كون الكبرى سالبة كلية ثلاثة أضرب عقيمة الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية السالبة والجزئية وبقي المنتج خمسة أضرب لان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الكبرى الموجبة بقسميها أو السالبة الكلية فهذه ثلاثة واما موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية فهذا واحد واما سالبة كلية وهي لا تنتج الا مع الموجبة الكلية وهذا واحد فالمنتج خمسة الاول من كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج موجبة جزئية قائلة بعض الحيوان ناطق يرجع للشكل الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة * الضرب الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج كالاول بدليل التبديل والعكس * الضرب الثالث من كليتين ينتج سالبة كلية والصغرى سالبة نحو ولا شيء من الانسان بجماد وكل ناطق انسان بالتبديل والعكس * الضرب الرابع من كليتين والكبرى سالبة نحو كل حيوان متحرك بالارادة ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس المقدمتين * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجماد بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس المقدمتين

وقد رمزنا الى الضروب المنتجة من كل شكل على ترتيبها المتقدم فقلنا

﴿رموز الشكل الاول﴾

كوى كبدى كر يرلي بلحظ * كأن به لقلب الحب نارا

﴿رموز الشكل الثاني﴾

كفى لم لا كرمت بوصل لاه * سباه كمال قد فيه حارا

﴿رموز الشكل الثالث﴾

كفاني كف كن لي بالصفا كم * بنالي كف بعد كم واستارا

﴿رموز الشكل الرابع﴾

كتبتم كل كائنة بجد * لكم كم كان لو بتنا النارا

كرهت سوا كم والاري بوصل * فتلك رموز شكلها واجهارا

فخذ كافا الموجبة وكلي * وبالموجب الجزئي اشارا

وخذ لاما السالبة وكلي * لجزئي سلبت السين صارا

فهالئ وراع شكل فتيل وجد * له الاشكال أنتجت الدمارا

ثم ان النتيجة في جميع الضروب المنتجة تتبع الاخس في مقدمتي القياس وقد أشرنا في رمز ضروب الشكل الرابع الى مازاده بعض المتأخرين وتبعه الكثير من ان المنتج منه ثمانية أضرب الخمسة المذكورة والضرب السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ينتج بعض الجماد ليس بناطق والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ينتج بعض الجماد ليس بانسان وانما تركت ذكرها هنا ايثارا للاختصار لان عليها أسئلة وأجوبة وشروطا يخرجنا ذكرها عن المقصود وترتيب ضروب هذه الاشكال بحسب ان الكلية أشرف من الجزئية والايجاب أشرف من السلب فما اجتمع فيه الاشرفان فهو الاشرف الاول وهكذا وكل الاشكال ماعدا الاول ترجع اليه عند الانتاج كما رأيت فيما تقدم لانه هو الذي جاء على مقتضى الترتيب الطبيعي من الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر والاخس هو السلب والجزئية فمتى كانا أو أحدهما في مقدمتي القياس أو في احداهما فتكون النتيجة تابعة له كما قيل

ان الزمان لتابع ارذاله * تبع النتيجة للاخس الارذل

﴿مبحث في القياس الاستثنائي﴾

ينقسم الاستثنائي الى اتصالي وانفصالي أما الاتصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية متصلة ولا ينتج الا اذا استثنيت فيه وضع المقدم ورفع التالي دون العكس فاذا استثنيت فيه وضع المقدم أي اثباته ينتج وضع التالي أي اثباته نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود واذا استثنيت فيه رفع التالي أي نفيه ينتج رفع المقدم أي نفيه كما اذا قلنا في المثال لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة وأما اذا استثنيت رفع المقدم فلا ينتج رفع التالي اطرادا نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بحيوان لان الانسان أخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم واذا استثنيت وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم كما اذا قلت في المثال لكنه حيوان فلا ينتج انه انسان لان الحيوان أعم ولا يلزم

من

من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وأما الاستثنائي الانفصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية منفصلة وهي اما مانعة جمع وخلو أو مانعة جمع فقط أو مانعة خلو فقط فان كانت الاولى فاستثناء وضع أي واحد من جزئيها ينتج رفع الآخر نحو اما ان يكون العدد زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج فليس بفرد أو لكنه فرد ينتج فليس بزوج ورفع أي واحد منهما ينتج وضع الآخر كما اذا قلت في المثال لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت الثانية فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر نحو اما ان يكون هذا أبيض أو اسود لكنه أبيض ينتج فليس باسود أو لكنه اسود ينتج فليس أبيض وان كانت الثالثة فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر نحو اما ان يكون هذا في البحر أو لا يغرق لكنه ليس في البحر ينتج فهو لا يغرق أو لكنه يغرق ينتج فهو في البحر

﴿شروط الاستثنائي﴾

ويشترط لانتاج هذا القياس ثلاثة شروط الاول ان تكون الشرطية موجبة لان السالبة تسلب العناد أو اللزوم فلا يكون بين طرفيها اتصال ولا انفصال واذا لم يكن بين طرفيها ماذكر لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه الشرط الثاني ان تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية لان الاتفاقية تستلزم الدور لان العلم بالاتفاقية يتوقف على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به على العلم بها لزم الدور والشرط الثالث أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية والا لاحتمل ان يكون اللزوم أو العناد على بعض الاوقات والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم اثبات أحد جزئي الشرطية أو نفيه لثبوت الآخر أو انتفائه الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه

﴿مبحث لواحق القياس﴾

مما يلحق بالقياس المنطقي الاستقراء والتمثيل وعدا من لواحق القياس لانهما لا يفيدان اليقين بل الظن ولانهما خارجان عن تعريف القياس المنطقي بسبب عدم لزوم النتيجة فيهما عند التسليم

أما الاستقراء فهو تصفح الجزئيات لاثبات حكمها الكلي او ينقسم الى قسمين تام وناقص فالاستقراء التام هو المبني على تصفح جميع الجزئيات لكونها مضبوطة والحكم عليها بحكم واثبات حكمها الكلي والاستقراء بهذا المعنى ليس من لواحق القياس المنطقي بل داخل فيه لافادته اليقين ولزوم النتيجة له بعد تسليم مقدمتيه وسمي استقراء لان مقدماته

لاتحصل الابالاستقراء وهو تتبع الجزئيات ويسمى قياسا مقسما لان الحكم على الكلى ماجاء الابعد تقسيم الموضوع الى جميع أقسامه نحو الكلمة قول مفرد فهذا الحكم مبنى على تتبع جميع أقسام الكلمة والحكم على كل قسم منها بانه قول مفرد ويرد الى صورة القياس المنطقى بان تقول الكلمة اما اسم أوفعل أوحرف وكل اسم أوفعل أوحرف قول مفرد فالكلمة قول مفرد ونحو العنصر اما ماء أونار أوتراب أوهواء وكل واحد منها متحيز فالعنصر متحيز * والاستقراء الناقص هو المبنى على اجراء الحكم على الكلى لوجوده فى أكثر الجزئيات نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لايفيد اليقين لجواز وجود جزئى لم يستقرأ يكون حكمه مخالفا لما استقرئ كالتمساح فى المثال المذكور ويرد الى صورة القياس بان تقول كل حيوان اما انسان أوبهائم أوسباع وكل واحد منها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وعدم اللزوم انما جاء من الصغرى لعدم حصر افراد الحيوان فيها بخلاف التام فان الصغرى فيه حصرت جميع أفراده ويظهر أن كلا منهما يسمى استقراء أومقسما ولكن الاصطلاح خص اسم المقسم بالتام والاستقراء بالناقص للفرق بينهما والمقصود هنا الناقص لا التام كما علمت

وأما التمثيل فهو المفيد مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت ذلك الحكم فى الجزئى الاول كقولنا النبيذ كالخمر فى الاسكار فعلة الحرمة فى الخمر هى الاسكار وهى موجودة فى النبيذ ودليل التمثيل عندهم اما الدوران أى استلزام الشئ لغيره وجودا وعدما فان الاسكار فى المثال علة الحرمة فهى دائرة مع الاسكار وجودا وعدما فان وجدت فيه كما فى الخمر وجدت الحرمة فهو حرام كالخمر وان عدمت فيه كما فى سائر المائعات غير الخمر والنبيذ عدمت الحرمة أوالترديد بان يردد فى أوصاف الجزئى المشبه به لاثبات الحكم حتى يثبت الوصف الذى يصلح علة للحكم وينفى ماعداه كما اذا قلت العلة فى حرمة الخمر اما الاسكار أو السيلان والثانى باطل لان الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول ويرد التمثيل الى صورة قياس هكذا النبيذ مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فالجزئى الاول أصغر والثانى مشبه به والحكم أكبر والمعنى المشترك بينهما أوسط والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب لان الاصغر غائب والمشبه به شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من قياس أى الحاق جزئى بجزئى ويسمون الاصغر فرعا والمشبه به أصلا لابتناء الاصغر عليه فى ثبوت الحكم والاكبر حكما والاوسط جامعا وعلة وانما لم يفد اليقين لان دليليه المذكورين ضعيفان أما الاول فلان استلزام الشئ لشئ ودورانه معه وجودا وعدما فى بعض الصور

لا يفيد العلية لجواز وصف آخر يكون هو العلة ولان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار ومستلزم للمعلول مع انه ليس بعلة وأما الثاني فلان الترديد غير حاصر فيجوز ان تكون العلة غير ماذكر وعلى فرض تسليم صحة الحصر لا يلزم ان تكون العلة في الاصل علة في الفرع لجواز ان تكون خصوصية الاصل شرطا للعلية أو خصوصية الفرع مانعا منها فلا يفيد اليقين الا اذا ثبتت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا والفرع مانعا لكن ثبوتهما من الصعوبة بمكان

ومن لواحق القياس أيضا القياس المركب وهو ما تركب من أكثر من مقدمتين وينقسم الى مفصول النتائج وموصولها ففصولها هو الذي لم تذكر فيه النتيجة نحو كل ماش بالقبور ليلا نباش وكل نباش سارق وكل سارق تقطع يده شرعا وكل من تقطع يده شرعا جان وكل جان عاص وهكذا وموصولها هو الذي ذكرت فيه النتيجة ثم أخذت وجعلت مقدمة تركب مع أخرى وهكذا نحو كل ماش ليلا بالقبور نباش وكل نباش سارق فكل ماش ليلا بالقبور سارق وكل سارق تقطع يده فكل ماش ليلا بالقبور تقطع يده وكل من تقطع يده جان فكل ماش ليلا بالقبور جان الخ

﴿خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته﴾

كما انقسم القياس باعتبار صورته الى الاشكال الاربعة المتقدمة ينقسم أيضا باعتبار مادته وقضاياه التي يتركب منها الى خمسة أقسام تسمى صناعات خمسا وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة ولنلم ببعض ما يتعلق بها فنقول

﴿البرهان﴾

البرهان هو ما يتألف من مقدمات يقينية تفيد اليقين واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير ممكن الزوال والمقدمات اليقينية قسمان اما ضروريات واما نظريات فالضروريات ست أوليات ومشاهدات ووجدانيات وتجربيات وحدسيات ومتواترات

فالاوليات هي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين بدون توقف على أمر آخر سواء كان التصور المذكور بديهيا نحو الاثنان ضعف الواحد والواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء والجزء أقل من الكل أو نظريا نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجح وقد يتوقف الحكم فيها بعد تصور الطرفين على أمر آخر وذلك غير معتبر لانه لا يكون الا لنقصان الغريزة كما في البله والصبيان أو لتدنس الفطرة كما في بعض العوام والجهلة ومنها القضايا التي قياساتها معها وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الذهن

نحو الاربعة زوج فانها متوقفة على قياس وهو الاربعة منقسمة بمتساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج * والمشاهدات هى المحسوسات التى تدرك بالحس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة * والوجدانيات هى التى تدرك بالحس الباطن كقولنا لكل انسان جوع وألم وخوف الخ * والتجربيات هى التى يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة نحو السقمونيا مسهلة للصفراء والملح الانكليزى مسهل ورأس الجهلة شقاء الكملة * والحدسيات بفتح الحاء هى التى يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة كالتجربيات الا أن السبب فى التجربيات معلوم السببية مجهول الماهية وفى الحدسيات معلوم الوجهين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم مبنى على تكرار مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب * والمتواترات هى التى يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب كقولنا بغداد فى العراق ومكة فى الحجاز ومحمد صلى الله عليه وسلم نبى أتى بقرآن عربى هذه هى الضروريات الست * واما النظريات فهى القضايا التى يحكم فيها العقل بواسطة النظر والاستدلال كقولنا العالم حادث فالحكم بحدوث العالم نظرى لانه مكتسب من النظر والاستدلال بان تقول فى دليله العالم متغير وكل متغير حادث فنتيجة هذا القياس يقينية لانها مكتسبة بوجه قطعى فاذا ركب القياس من مثل هذه النتيجة كان برهانيا وغير اليقينيات أيضا ست مشهورات ومسلمات ومقبولات ومظنونات ومخيلات ووهميات ويتركب منها ماعدا البرهان من بقية أقسام القياس على ما نذكره فنقول

* الجدل *

الجدل هو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة فالاولى هى التى اشتهرت بين الناس قاطبة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو اشتهرت بين الاكثر نحو الاله واحد أو بين طائفة مخصوصة نحو الفاعل مرفوع ولكل قوم مشهورات بحسب عوائدهم وصنائعهم كقبح الذبح عند الهنود وحسن الشر عند أرباب الامزجة الشديدة وحسن العفو واللين عند أرباب الامزجة الرقيقة وحسن ما جرت به عادات أهل البلد وقبح خلافه وان كان فى الواقع بالعكس والثانية هى القضايا التى تسلم عند الخصم سواء كانت مسلمة عند غيره أيضا أم لا كمسائل أصول الفقه عند الفقهاء فاذا قال الفقيه تجب الزكاة فى حلى البالغة لقوله عليه الصلاة والسلام فى الحلى زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا يكون حجة فنقول له قد ثبت هذا فى علم أصول الفقه ولابد ان يؤخذ ههنا مسلما والغرض من الجدل

الزام القاصر عن ادراك مقدمات البرهان

﴿الخطابة﴾

الخطابة هى ماتتألف من مقدمات مقبولة ومظنونة فالاولى هى المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم أو ولى أو حكيم أو سياسى كل فى موضوعه ومن ذلك خطابة المساجد والمحافل والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الاخلاق وكل ما يجلب السعادة فى الدين والدنيا او تحذيرهم مما يضر بسعادتهم

﴿الشعر﴾

القياس الشعرى هو ماتألف من المخيلات التى تخيل للنفس ماتتأثر به قبضا أو بسطا فتنفر أو ترغب وتصير مبدأ فعل أو ترك أو رضا أو سخط أو اقدام على اللذات أو على المضرات مستلذة اياها كما يقع من تأثير الاشعار عند الحروب وكما يحصل من الاستماحة والاستعطاف فى النفس عند الانشاد لان النفس أطوع الى التخيل منها الى التصديق لانه أغرب وألذ لافهامها سواء كانت المخيلات صادقة أو كاذبة مسلمة أو غير مسلمة * وأسباب التخيل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ كما فى التحسينات اللفظية نحو الخمر ياقوتة سيالة فان هذا يخيل للنفس عظم الخمرة وحسنها فترغب فيها و بعضها بالمعنى نحو العسل مرة مقيئة فان هذا يخيل لها قبح العسل فتنفر منه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب أو الترهيب وليس الوزن شرطا فيه لان الكلام فى الشعر اليونانى حيث ان الواضع للمنطق ارسطو اليونانى وانما تزداد النفس به تأثيرا وانفعالا ان كان موزونا مترنما به بالاصوات الحسنة كما هو مشاهد لدى أرقة الطباع من التواجد والانفعال عند سماع المغنيين بل تأثير حسن الصوت فى البهائم أمر مشاهد فلتنظر الجمال وسيرها عند ما يحدو لها الحادى طيب الصوت والصبى لدى البكا يسكنه الغنا ويذهب عنه العنا وفى ثروة المغنيين فى الامصار والاقطار وجلالة شأنهم ودلالهم على ذوى الوجاهة ما يغنيك عن الاستدلال

لا تلمنى ان السماع يقيت * وهو يحيى بطيبه ويميت

وكذلك ما نشاهده من استعانة أهل الصناعات الشاقة بالتغنى وما نسمعه عن العرب عند الحروب من تشجيعها بالغناء والتمثيل بالاشعار حتى يوجبها ذلك لأن تلقى نفسها فى المهالك فلا تبالى بمواقع السيوف ولا تخشى بوارق الحتوف ومن أراد الوقوف على تأثير الغناء وحسن الصوت فى النفوس فعليه بكتاب الاغانى لابى الفرج الاصبهانى يرى العجب العجاب فى هذا الباب

من كل معنى لطيف أحتسى قدحا * وكل ساجعة فى الكون تطربنى

ومن لم يتأثر برقيق الاشعار المردده بلسان الاوتار * في جنات من الاشجار * تجري تحتها الانهار * فهو من فلتات الطبائع وملحقات الجماد

﴿ السفسطة ﴾

القياس السفسطي هو ما يتألف من المقدمات الوهمية أو المشبهة أما الوهميات فهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في المعقولات الصرفة نحو كل موجود محسوس وكل محسوس مشار اليه فكل موجود مشار اليه فهذا من حكم الوهم وهو كاذب لان المجردات موجودة ولا يشار اليها لكونها غير محسوسة والمشار اليه لا يكون الا محسوسا ونحو قولك الميت جماد وكل جماد يخاف منه فالميت يخاف منه والدليل على كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات الواضحة الانتاج ولكن ينازعه في النتيجة كما في المثال وذلك لان النفس مسخرة لاحكام الوهم حتى ان أحكام الوهميات ربما لا تتميز عندها من الاوّليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما أحكام الوهم لاستحكم التباسها بالاوليات وسبب ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية واستيلاء الوهم على العقل وتسخيره اياه حتى يظن بل يتيقن ان الكواذب ضروريه الصدق فيستنتج منها التصديقات نحو الهواء ليس بمبصر وكل ما ليس بمبصر فليس بجسم بل أبعاد خالية عن التمكن وربما ظنها متواترة كقول الروافض باستحقاق سيدنا علي الخلافه قبل وبالجملة فالتمييز بين اغلاط الوهم والاوليات عسر جدا لا يتيسر الا لمن أعطاه الله القلب السليم * والمخلص هو تجريد العقل عن الوهم والتفكر التام والنقض والاستدلال على خلافه والرجوع الى الحقائق الحكمية والقواعد الشرعية وأما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق اما من حيث الصورة كقولنا الصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال فهذه صهال واما من حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والغلط فيه من حيث ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس لنا شئ يصدق عليه انه انسان وفرس ويسمى القياس المركب من المشبهات مغالطة كما يسمى سفسطة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو مشاغبي وان لم يعرف الفساد فيما صنع فهو مغالط لنفسه

وسوفسطائي نسبة لسوفسطا ومعنى سوف الحكمة ومعنى اسطا التلبيس والتمويه فمعناه الحكمة المموّهة كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث وكقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن

عرض ينتج ان الجوهر عرض وكقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس وكل ذلك سفسطة كاذبة لا تروج عند من استحضر قواعد الفن وشرائط الانتاج وماسوى البرهان من هذه الاقيسة لا يفيد الا الظن وأما البرهان فهو العمدة في مناظرة الرجال والحجة في افحام الاخصام فعليه مدار المحاورة وبه تمام المناظرة

قال مؤلفه رحمه الله ونفع به ما كنت لاقتحم هذه المفاوز مع وعرة مسالكها ووعرة سالكها ولا ساداتي من اخوان الصفا بالمدارس رغبوا الى في تعليم فن المنطق فبادرت الى الاجابة شاكرا * لقوله عليه السلام (لان يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم) وقياما بما توجبه علينا الانسانية وتخاطبنا به الاوضاع الشرعية بيد أني رأيت السير على نهج الازهريين في أساليب التعليم ربما يكل مداركهم ويفل عزائمهم فآثرت ان أملي عليهم ما يحضرني من قواعد الفن على هيئة المسامرة رغبة في الاقبال على العمل * ورغبة عن السآمة والملل * وهم يكتبونه عني درسا درسا وبعد التمام تصفحته تحريرا وتنقيحا وعرضته على الكتب المعول عليها في الفن فاذا هي لقطة الناشد * وروضة الرائد قد زاحم صحائف الحكماء * وأسفر عن مناضلة أسفار الفضلاء * لا طويلا مملا * ولا مختصرا مخلا * وكان بين ذلك قواما * ثم اطلع عليه بعض الافاضل من رجال المحاكم المجبولين على حب العلوم ونشرها وكلفنا بطبعه نشرا للفضيلة وتعميما للفائدة فحاولت التفصي عن هذه الخطة علما بان من ألف فقد استهدف خصوصا من غرعه الدهر الذي لا تغمض عيونه * ولا تغض رقباؤه وعيونه * فلما أبى الا الاجابة لما قصد أذعنا لقصده معولين على رعاية ذي الفيض والجود فاهل طبعه * حتى تم بدره * فلحضرات الجميع منا ألسنة رطبة بالثناء وأكف مرفوعة بالضراعة والدعاء والحمد لمبدا الجود والايجاد * والصلاة على خاتم ذوي الهدى والارشاد * وعلى آله وصحابته المستعصمين بهديه وعصمته

حمدا لمن له الحمد والمنه وصلاة وسلاما على نبي الرحمه وآله وصحبه وجميع الامه (وبعد) فقد تم طبع كتاب المبادى المنطقيه تأليف العلامة الشيخ عبدالله وافي المنسوب للاقاليم الفيوميه المشتمل على ما هو في بابه لقطة الناشد وروضة الرائد لا بالطويل الممل ولا بالمختصر المخل على نفقة (حضرة أمين أفندي الخانجي الكتبي) وذلك بالمطبعة العامرة الشرفيه الكائنة بشارع الخرنفش بمصر المحميه سنة ١٣١٧ هجريه على صاحبها أفضل صلاة وأجل تحيه

﴿فهرست المبادى المنطقيه للعلامة الشيخ عبد الله الفيومى﴾

صحيفة

صحيفة

﴿ تمت ﴾